الكوفيّون والرّسم الإملائيّ

الدكتور حمدي الجبالي
Hamdi Al-Jabali
أستاذ مشارك / جامعة النجاح الوطنيّة / كليّة الآداب " قسم اللغة العربيّة "

الملخص

مَقصدُ هذا البَحث وَغَايَتُهُ الكَشفُ عَن آراءِ الكوفيّينَ في الإملاء، وجَمعُها وتنظيمُها وإخراجُها. وقد كانَتْ آراءُ الفرّاءِ هي الغالبةَ في هذا البحث؛ ذلكَ لأنَّ آراءهُ . في الأَعَمِّ الأغْلَبِ منها . تُمثِّلُ وِجهَةَ أَنظَارِ الكُوفِيِّينَ؛ فهُو أحدُ أَئمَّتِهم الّذينَ انْبَنَى المَذهبُ الكُوفيُّ عَلى آرائِهم.

وقَدْ بَيَّنَ البَحثُ أنَّ للفرّاءِ رواياتٍ قيّمةً عن الإملاءِ في العربيّةِ، وآراءً انْفردَ بها في الكتابةِ، وأنّ بعضَ هذا المنفردِ، كدَعوتِهِ إلى كتابةِ المَقصُورِ من ذواتِ الياءِ بالألف، وإلحاحِه على رسمِ الهمزةِ على ألفٍ في جميعِ أَحوالِها، ينفعُ دُعاةَ تيسيرِ إملاءِ العربيّةِ وإصلاحِه، في سِياقِ بَحثِهم عَن مَخارِجَ تُخرِجُهم مِن مَشاكِلِ كتابةِ العربيّةِ ومَزالِقِها.

The Kufic Orthography

The primary purpose of this research is to investigate, collect, organise and bring out the Kufic rules of orthography. The research totally consits of Al- Aara'a's views; most of these rules represent the Kufic perspectives since he is one the pioneers of the Kufic grammarians whom the Kufic doctrine was built upon their viewpoints.

The researcher demonstrates that Al-Frar'a has valuable rules of orthography on the one hand, and solitary rules of writing on the other e.g., using "alif" instead of "Ya" in abbreviated nouns and writing all configurations of "hamza" over an "alif". Some of these solitary rules serve the advocates of the simplification and reform of Arabic orthography in their search for justifications that may help them overcome the difficulties and pitfalls of Arabic writing.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الكوفيّون والرّسم الإملائيّ

مدخل:

لقدْ عُنِيَ العلماءُ والباحثونَ قديمًا وحديثًا بإملاءِ العربيّة وكتابَتِها، وأَوْلَوا هذا الجانبَ عنايةً واسعةً، وبسطُوا القولَ فيه، وناقشوهُ، وحاولُوا تفسيرَ ظواهرِ الإملاءِ، وكانَ نتاجُ ذلكَ كُلِّه دراساتٍ أسهمَتْ في الكَشفِ عن طَريقةِ كتابةِ الكَلماتِ وإملائِها في العَربيّة. ولمّا لم تكُنْ إحدَى هذه الدّراساتِ لتختصَّ ببَيانِ آراءِ نحاةِ الكوفيّين في الإملاءِ، أو آراءِ أيِّ عَلَمٍ من أعلامِهم، جاءَ هذا البحثُ ليختصَّ بالكشفِ عن آرائِهم، وجمعِها وتنظيمِها؛ لإخراجِها وإبرازِ ما لدى الكوفيّينَ من مُبتكرِ الآراءِ، وقد كانَ الفرّاءُ طرفًا رئيسًا فيها، فهو إمامُ نحاتِهم في عَصرِه، وأعلمُهم بالنّحوِ واللّغةِ، وأبرَعُهم في فنونِها.

وقد أَولى الفراءُ مرسومَ المصحفِ[1] في كتابِه (معاني القرآن) عنايةً واضحةً، كلّما وقفَ على آيةٍ رأى أنّ في هجائِها إشكالاً أو خروجًا على المألوفِ المتّبعِ، أو فارقَ هجاؤُها هجاءَها نفسَها في موطنٍ آخرَ، أو تعلّقَ بهذا الهجاءِ أو ذاكَ حُكمٌ نحويٌّ أو لُغويٌّ أو نحوَ ذلكَ ممّا لهُ ارتباطٌ بالعربيّة. وقد ألحَّ على اتّباعِ هذا المرسومِ وضرورةِ رِعايتِه في القراءةِ، بشرطِ أنْ يُوافقَ العربيّةَ ولو بوجهٍ. قالَ مُفسّرًا حذفَ الياءِ في قولِه تعالى: {فمَا آتَانِ اللهُ}[2]: "لم يقلْ: (فمَا آتَانِيَ اللهُ)؛ لأنّها محذوفةُ الياءِ من الكتابِ. فمَن كانَ ممّنْ يستجيزُ الزيادةَ في القرآنِ من الياءِ والواوِ اللاتي يُحذفْنَ مثلُ قولِه: {ويَدْعُ الإنسانُ بالشرِّ}[3] فيثبتُ الواوَ وليستْ في المصحفِ، أو يقولُ: المنادي للمنادَ، جازَ لهُ أنْ يقولَ في (أتمدونن) بإثباتِ الياءِ، وجازَ له أنْ يُحرّكَها إلى النصبِ، كما قيلَ: {وَمَالِيَ لا أَعْبُدُ}[4]، فكذلكَ يجوزُ (فما آتانِيَ اللهُ)[5]، ولستُ أشتهي ذلكَ، ولا آخُذُ به. اتّباعُ المُصحفِ إذا وجدتُ لهُ وجهًا من كلامِ العربِ، وقراءةُ القُراءِ أحبُّ إليَّ من خلافِه، وقد كانَ أبو عمرٍو[6] يقرأُ {إنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ}[7]، ولستُ أجترئُ على ذلكَ، وقرأ[8] (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ}[9]، فزادَ واوًا في الكتابِ. ولستُ أستحبُّ ذلكَ"[10].

---

[1] يذكرُ ابنُ النديمِ في (الفهرست ص 54)، وياقوت الحموي في (معجم الأدباء 621/5) أنَّ للفرّاءِ كتابًا في المصحفِ ورسمِه هو (كتابُ اختلافِ أهلِ الكوفةِ والبصرةِ والشّامِ في المصاحفِ). وفي الكتبِ المؤلفةِ في رسمِ المصحفِ ينظر: الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص 168 وما بعدها، وسريّ: الرسم العثماني للمصحف الشريف مدخل ودراسة ص 6.

[2] النمل الآية 36.

[3] الإسراء الآية 11.

[4] يس الآية 22.

[5] قرأ بإثباتِ الياءِ مفتوحةً وصلاً نافع وقالون وأبو عمرو وحفص. ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 331/1 وما بعدها. وينظر أيضًا: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 187/2.

[6] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 99/2.

[7] طه الآية 63.

[8] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 322/2.

[9] المنافقون الآية 10.

[10] الفراء: معاني القرآن 293/2. وينظر أيضا 260/3.

وقالَ أيضًا: " وكانَ حمزةُ الزّياتُ يهمزُ الأمرَ[11] إذا كانتْ فيه الفاءُ أو الواوُ؛ مثل قوله: {وَاسْأَلِ القَرْيَةَ الّتِي كُنَّا فِيهَا}[12]، ومثلَ قوله: {فَاسْأَلِ الّذِينَ يَقْرَءُونَ الكِتَابَ}[13]، ولستُ اشتهي ذلكَ؛ لأنّها لو كانتْ مهموزةً لكُتِبَتْ فيها الألفُ، كما كتبُوها في قوله: {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا}[14]، {وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً}[15] بالألف "[16].

وقالَ مُفسّرًا قولَهُ عزَّ وجلَّ: {قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاّ إِحْدَى الحُسْنَيَيْنِ}[17]: " العربُ تُدغمُ اللامَ من (هلْ) و (بلْ) عندَ التاءَ خاصّةً.وهو في كلامهم عالٍ كثيرٌ؛ يقولُ: هلْ تَدري، وهَتَّدري، فقرأَها القُرّاءُ على ذلكَ، وإنّما أستحبُّ في القراءةِ خاصّةً تبيانَ ذلكَ؛ لأنّهما منفصلانِ ليسَا من حرفٍ واحدٍ، وإنّما بُنِيَ القرآنُ على التّرسُّلِ وإشباعِ الكلامِ، فَتبْيَانُهُ أحبُّ إليَّ من إدغامِه،وقد أدغمَ القراءَ الكبارَ، وكلٌّ صواب "[18].

وعلى الرغمِ من دعوتِه إلى رعايةِ كتابةِ المصحفِ في القراءةِ إلاّ أنّه اتّهمَ الأوّلينَ بسُوءِ الهجاءِ، وبأنّهم لا يكادُونَ يستمرُّونَ في كتابةِ المتشابهِ وفقَ نظامٍ واحدٍ، فثمَّ كلماتٌ مُتشابهاتٌ رُسمتْ بهجاءينِ مختلفينِ. قالَ في زيادةِ الألفِ في قولِهِ تعالى: {وَلأَوضَعُوا خِلالَكُم}[19]: " وكتبت[20] بلامِ ألف وألفٍ بعد ذلك[21]، ولم يكتبَ في القرآنِ الكريمِ لها نظير؛ وذلك أنّهم لا يكادونَ يستمرُّونَ في الكتابِ على جهةٍ واحدةٍ، ألا ترى أنّهم كتبُوا {فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ}[22] بغيرِ ياءٍ {وما تُغْنِي الآياتُ والنُّذُرُ}[23] بالياءِ، وهو من سوءِ هجاءِ الأوّلين (ولا أوضعوا)[24] مجتمعٌ عليه في المصاحفِ. وأمّا قولُهُ: {أَوْ لا أَذْبَحَنَّهُ}، فقد كُتبتْ بالألفِ وبغيرِ الألفِ. وقد كانَ ينبغي للألفِ أنْ تحذفَ من كلِّهِ؛ لأنّها لامٌ زيدتْ على ألفٍ، كقولِهِ: لأخوكَ خيرٌ من أبيكَ؛ ألا ترى أنّه لا ينبغي أنْ تكتبَ بألفٍ بعدَ لامِ ألف"[25].

ولكنّهُ عادَ وأشارَ إلى أنّ رعايةَ المعنى تضطرُّهم أحيانًا إلى المُحافظةِ على منهجٍ واحدٍ في الكتابةِ، وإنْ كانتْ هذه الكتابةُ مخالفةً للأصلِ. قالَ مُعلّقًا على قولِهِ تعالى: {سَلاسِلاً وَأَغْلالاً}: "كُتبتْ (سلاسل) بالألفِ، وأجراها بعضُ القُرّاءِ لمكانِ الألفِ التي في آخرِها، ولم يُجرِ بعضُهم. وقالَ الذي لم يُجرِ: العربُ تُثبتُ فيما لا يجري الألفَ في النصبِ، فإذا وصلُوا حذفُوا الألفَ، وكلٌّ صوابٌ. ومثلُ ذلكَ قولُهُ: {كانتْ قَوَارِيراْ}، أثبتِ الألفُ في الأولى؛ لأنّها رأسُ آيةٍ، والأخرى ليستْ بآيةٍ. فكانَ ثباتُ الألفِ في الأُولى أقوى لهذهِ الحُجّةِ، وكذلكَ رأيتُها في مصحفِ عبدِ اللهِ، وقرأَ بها أهلُ البصرةِ،

---

[11] أي يثبت الهمزة الأصلية في فعل الأمر من سأل.

[12] يوسف الآية 82.

[13] يونس الآية 94.

[14] طه الآية 77.

[15] يس 13.

[16] الفراء: معاني القرآن 125/1.

[17] التوبة الآية 52.

[18] الفراء: معاني القرآن 441/1.

[19] التوبة الآية 47.

[20] في حاشيته: " هذا على ما في أكثر المصاحف. وقد كتبت في بعضها واحدة، وطبع المصحف على هذا الوجه. فقوله بعد: " (ولا أوضعُوا مجتمعٌ عليه في المصاحفِ) غير المروي عن أصحاب الرسم. والإجماع على {لأ اذبحنّه} فتراه انعكس عليه الأمر.وفي المقنع للداني 47 " وقال نصير: اختلفت المصاحف في الذي في التوبة، واتفقت على الذي في النمل ".

[21] ومراده بلام ألف: لامُ الابتداءِ والألفُ الزائدة بعدها، فأوضعوا: إذا دخلت عليها لام الابتداء، فالأصل أن تكتبَ: لأوضعوا، لكنهم زادوا بعد لام الابتداء ألفًا، فكتبوها: لا أوضعوا.

[22] القمر الآية 5.

[23] يونس الآية 101.

[24] قال القلقشندي في (صبح الأعشى 178/3): " وكذلك كتبوا (لا أوضعوا) بزيادة ألف بعد اللام ألف، وذلك مختص برسم المصحف الكريم دون غيره، فلا يقاس عليه ".

[25] الفراء: معاني القرآن 439/1.

وكتبُوها في مَصاحِفِهم كذلكَ. وأهلُ الكوفةِ والمدينةِ يُثبتُونَ الألفَ فيهما جميعًا، وكأنّهم استوحشُوا أنْ يُثبتَ حرفٌ واحدٌ في معنى نصبٍ بكتابينِ مختلفينِ، فإنْ شئتَ أجريتهَما جميعًا، وإنْ شئتَ لم تُجرِهما، وإنْ شئتَ أجريتَ الأُولى لمكانِ الألفِ في كتابِ أهلِ البصرةِ، ولم تُجرِ الثانيةَ إذْ لم يكنْ فيها الألفُ"[26].

بل إنَّ كتابةَ الحرفِ على جهةٍ واحدةٍ ليستْ بمنكورةٍ عندَ الفرّاءِ، وانْ كانَ ذلكَ مُفسدًا للمعنَى، مخالفًا للوجه الإعرابيِّ الصحيحِ الشائعِ؛ ذلكَ لأنَّ الإعرابَ . في الأعمِّ الأغلبِ . هو الكاشفُ عن المعاني النحويّةِ، كأنْ يُكتَبَ بعضُ الأسماءِ الخمسةِ ممّا يعربُ بالحروفِ في جميعِ أحوالِه الإعرابيّةِ بالألفِ[27] أو بالواوِ. قالَ الفرّاءُ: " ... كما أنَّ في بعضِ مصاحفِ أهلِ الكوفةِ {والجَارِ ذَا القُرْبَى}[28]، ولَمْ يقرأْ به أحدٌ[29]، وربّما كُتبَ الحرفُ على جهةٍ واحدةٍ، وهو في ذلك يُقرأُ بالوجوهِ. وبلَغني: أنّ كتابَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ كانَ مكتوبًا: هذا كتابٌ من عليِّ بنِ أبو طالبٍ، كتابُها: أبو في كلِّ الجهاتِ، وهي تَعرَبَ في الكلامِ إذا قرئتَ"[30].

وإذا كانَ الفرّاءُ قد أولى رسمَ القرآنَ عنايةً، وألحَّ على احتذائِه واتّباعِه، فقد اهتمَّ أيضًا بالرسمِ في غيرِ القرآنِ[31]، ورأى أنَّ ما يجوزُ في غيرِ القرآنِ لا يجوزُ في القرآنِ، قالَ: " وإذا تركتَ الهمزةَ من (الرُّؤْيا) قالُوا: الرُّويَا طلبًا للهمزةِ. وإذا كانَ من شأنِهم تحويلُ الهمزةِ قالُوا: لا تَقصُصْ رُيَّاكَ في الكلامِ، فأمّا في القرآنِ فلا يجوزُ؛ لمُخالفتِه الكتابَ"[32].

ومهما يكنْ من أمرٍ فللفرّاءِ خاصّةً، والكوفيّينَ عامّةً جملةٌ من الآراءِ في إملاءِ العربيّةِ يُشَكِّلُ تَآلُفُها وَحْدَةً مُتَكَامِلَةً، تُفْصِحُ عَنْ مُرَادٍ مَقْصُودٍ، كانَ لا بدَّ منَ الوُقُوفِ عليها؛ لكشْفِها، وَبيَانِ قيمتِها. وهي في مُجملِها تتّصلُ بحروفِ الهجاءِ، والمقصورِ، والهمزةِ، وحروفِ العلّةِ؛ حذفِها وزيادتِها وإثباتِها، ووَصلِ الكلمةِ وفصلِها، والمدغمِ، وكتابةِ (إذن).

وليس من شأنِ هذا البحثِ أنْ يستقصيَ آراءَ علماءِ العربيةِ من غيرِ الكوفيينِ في المسألةِ الواحدةِ ، إلا بقدرِ ما يخدمُ ذلكَ مقاصدَه وأغراضَهُ. وقَد اتَّكَأَ البَحْثُ في المَقَامِ الأَوَّلِ لِرَصْدِ ما تعلّقَ بما سيقَ من قضايا ومسائلَ على كتبِ الكوفيّينَ أنفسهم، وبخاصّةٍ كتابا الفرّاءِ (معاني القرآنِ) و (المقصورِ والممدودِ)، وهما خيرُ معينٍ في هذه السّبيلِ، ينضافُ إليهما عددٌ وافرٌ من كتبِ الأصولِ في الإملاءِ أو غيرِه، ممّا يُغْني البحثَ، ويُعزِّزُ مقاصدَهُ.

وَهَذِهِ جُمْلَةُ مَا جَاءَ لَدَيهِم، ممَّا وَقْفْتُ عَلَيه:

حروف الهجاءِ[33]:

---

[26] الفراء: معاني القرآن 214/3. وينظر 144/2.

[27] وذلك على لغة بعض قبائل العرب كبني الحارث من كعب وغيرهم. ينظر: الفراء: معاني القرآن 184/2، والشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 333/1، والسيوطي: همع الهوامع 40/1.

[28] النساء الآية 36. والذي في المصحف: {والجارِ ذي القربى}. قال المارغني في (تنبيه الخلان ص 298): " فإنّه في بعض المصاحف بالألف بعد الذال عوض الياء ".

[29] قرأ به أبو حيوة كما في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص 26.

[30] الفراء: معاني القرآن 114/3. وينظر 267/1.

[31] يفرق اللغويّونَ بين رسمِ القرآنِ . وهو المسمّى بالخطِّ المتّبعِ . وعلمِ الخطِّ القياسيّ أو الاصطلاحيّ المخترعِ المبنيِّ على أقيسةِ النحاةِ وأصولِهم الصرفيّةِ. في الفرق بينهما وعلاقةِ كلّ منهما بالآخر ينظر: الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص 729 وما بعدها. وينظر أيضًا: الضباع: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين ص 27 وقد قسّم الضّباع الرسمَ إلى قسمين؛ **قياسيٍّ**، وجعل أصولَه خمسةً، وهي: تعيينُ نفسِ حروفِ الهجاءِ دونَ أغراضِها، وعدمُ النقصانِ منها، وعدمُ الزيادةِ عليها، وفصلُ اللفظِ ممّا قبلَه معَ مراعاةِ الملفوظِ به في الابتداءِ، وفصلُه عمّا بعدَه معَ مراعاةِ الملفوظِ به في الوقفِ، و**اصطلاحيٍّ**، ويقال له: العثمانيُّ، وهو ما كَتَبَتْ به الصحابةُ المصاحفَ؛ وأكثرُه موافقٌ لقواعدِ الرسمِ القياسيّ، إلا أنّه خالفَه بأشياءَ نصَّ عليها العلماءُ.

[32] الفراء: معاني القرآن 35/2. وينظر: 125/1، و 441، و 260/2، و 293.

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ حروفَ هجاءِ العربيّة ثمانيةٌ وعشرونَ حرفًا، قالَ: "كما أنّكَ تقولُ: ا ب ت ث ثمانيةٌ وعشرونَ حرفًا، فتكتفي بأربعةٍ من ثمانيةٍ وعشرينَ "[34]، وذكرَ أنَّ ما كانَ منها على حرفينِ، الثاني منهما ألفٌ، يُمدُّ ويقصرُ، كالباءِ والتاءِ والثاءِ والحاءِ والخاءِ والطاءِ والظاءِ والرّاءِ والفاءِ والهاءِ والياءِ، وذكرَ أنَّ الزايَ ليسَ من هذا، وأنّه لا يُمدُّ ولا يُقصرُ[35]، فتُكتبُ بياءٍ بعدَ ألفٍ.

وذكرَ ابنُ درستويهِ أنّ حروفَ المعجمِ التي تُمالُ إذا تَهجّيتَ وقَصرتَ تكتبُ بالألفِ؛ لأنّها في الأصلِ ممدودةٌ ، قصرَها الوقفُ في اللفظِ، مثل: با، تا، ثا إلى آخرِها[36].

وناقشَ الفرّاءُ رسمَ الحروفِ المقطّعةِ في أوّلِ السوَرِ[37]، فذكرَ أنَّ حرفَ الهجاءِ إذا كانَ حرفًا واحدًا، مثل قولِه: (ص) و (ن) و (ق) جازَ فيهِ وجهانِ؛ كتابتُه حرفًا واحدًا، وتسكينُهُ إنْ أريدَ به الهجاءُ، وكتابتُهُ على هجائِه إنْ جُعلَ اسمًا للسّورةِ، أو في مذهبِ قَسَمٍ، فيكتبُ: (نون) و (صاد) و (قاف) بكسرِ الدالِ والقافِ، وفتحِ النونِ الأخيرةِ من (نون)؛ لأنّه قد صارَ في مذهبِ الأداةِ. ويُفعلُ الأمرُ نفسُهُ إذا كانَ حرفُ الهجاءِ حرفينِ، مثل: (ياسينْ والقرآن) بفتحِ النونِ وتسكينِها، و (حم) و (طس)، وأمّا إذا كانَ أزيدَ من ذلكَ، مثل (طا سين ميم)، و (الم)، و (المر) فلا يجوزُ فيه ما جازَ فيما كانَ على حرفٍ أو حرفينِ؛ لوجودِ النظيرِ من الأسماءِ لما قلَّ عن ثلاثةٍ، وعدمِه فيما كانَ أزيدَ من اثنينِ، فـ (طس) تشبهُ بناءَ قابيلَ، و (طا سين ميم) لا تُشبهُ شيئًا من الأسماءِ[38].

وذكرَ أبو بكرٍ الأنباريُّ أنَّ الحروفَ المقطّعةَ في أوائلِ السورِ ممّا كانَ حرفينِ، أو أكثرَ، مثل (الم، والمر والر) تُكتبُ موصولةً على الرّغمِ من أنَّ الهجاءَ مقطّعٌ، والهجاءُ المقطّعُ لا يصحُّ أنْ يتّصلَ بعضُهُ ببعضٍ؛ مُعتلاً بأنّ ذلكَ ليسَ بهجاءٍ لاسمٍ معروفٍ، وإنّما هي حروفٌ اجتمعتْ، يُرادُ بكلِّ حرفٍ منها معنًى، وذكرَ أيضًا أنّ قطعَها مجزومةً صوابٌ صحيحٌ، ثمَّ ذكرَ أنَّ نحو (حم عسق) قُطعَ الميمَ فيهِ من العينِ، ولم يَقطعْ نحوَ (المص) و (كهيعص)؛ لأنَّ (حم) قد جرتْ في أوائلِ سبعِ سورٍ، فصارتْ كأنّها اسمٌ للسورةِ، فقطعتْ ممّا قبلَها؛ لأنّها مُستأنفةٌ "[39].

وناقشَ ابنَ الجزريِّ رسمَ الحروفِ المقطّعةِ في فواتحِ السورِ فعدّها ممّا يجبُ وصلُه سواءٌ أكانتْ هذه الأحرفُ ثنائيّةً أم ثلاثيّةً أم أكثرَ من ذلكَ، إلاّ (حم عسق) فقد كُتبَ مفصولاً[40].

وذكرَ الرضيُّ أنَّ حروفَ الهجاءِ في المُصحفِ يُكتبُ مُسمّاها، ولا تُكتبُ تلكَ الأسماءُ بحروفِ هجائِها[41]، وهذا ما أشارَ إليهِ الزركشيُّ إذ ذكرَ أنَّ الحروفَ المقطّعةَ في أوائلِ السُّوَرِ كُتبتْ على صورةِ الحروفِ أنفسِها، وليسَ على صورةِ

---

[33] كذا سمّاها الفرّاء، وسمّاها أيضا حروف المعجم. ينظر معاني القرآن 368/1. وقال القلقشندي في (صبح الأعشى 16/3): "وتُسمّى حروفَ الهجاءِ وحروف التهجّي، ويسمّيها سيبويهِ والخليلُ حروفَ العربيةِ ".

[34] الفراء: معاني القرآن 368/1. ويرى آخرون أنَّ حروفَ الهجاءِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًا. قالَ سيبويهِ في (الكتاب 431/4): " فأصلُ حروفِ العربيّةِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًا: الهمزةُ والألفُ والهاءُ ... ". وكذلك هي عند صاحبِ العينِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًا. ينظر: الفراهيدي: العين 48/1. وذكرَ ابنُ جنّي في (سر صناعة الإعراب 46/1) أنَّ عددَها تسعةٌ وعشرونَ حرفًا خلافًا للمبرّدِ الذي يعدّها ثمانيةً وعشرينَ حرفًا، ويجعلُ أوّلها الباءَ ويدعُ الألفَ من أوّلها، ويقولُ: هي همزةٌ، وذكرَ أبو حيانَ في (ارتشاف الضرب 4/1) أنَّ عددَها تسعةٌ وعشرونَ حرفًا خلافًا للمبرّدِ في زعمه أنَّ الهمزةَ ليست منها.

[35] الفراء: المقصور والممدود ص 44. وينظر: ابن السكيت: المقصور والممدود ص 103 . 104.

[36] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 43.

[37] جاءتِ الأحرفُ المقطّعةُ في مطلعِ تسعٍ وعشرينَ سورةً، منها ما تكرّرَ ورودُه في مطلعِ أكثرِ من سورةٍ، ومنها ما وردَ مرّةً واحدةً، وهي (الم، المص، الر، المر، كهيعص، طه، طسم، طس، يس، ص، حم عسق، ق، ن). ولمعرفة معاني هذه الحروف الواردة في فواتح السور ومذاهب المفسرين فيها ينظر: الزنجاني: تاريخ القرآن ص 72 . 74، وأبو حيان: البحر المحيط 34/1.

[38] الفراء: معاني القرآن 10/1.

[39] ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 479/1 480. وينظر: الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص 278.

[40] ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 152/2.

[41] الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب 314/3.

أسمائِها؛ مُعتلاً بأنّ الكلمةَ لما كانتْ مركّبةً من ذواتِ الحروفِ، وأنّه يُلفظ بأسمائِها متى تهجّيتْ، وتُكتبُ الحروفُ أنفسُها لا أسماؤها؛ فحَملَ ذلكَ للمشاكلةِ المألوفةِ في كتابةِ هذه الحروفِ في فواتحِ السُّورِ[42].

وذكرَ السيوطيُّ أنَّ أسماءَ حروفِ المعجمِ يجبُ الاقتصارُ في كتابَتِها على أوَّلِ الكلمةِ، نحو: (ق. ن. ص. ج) وكانَ القياسُ أنْ تكتبَ وَفْقَ النطقِ بها هكذا: قاف، نون، صاد، جيم، فخالفتِ الكتابةُ فيها النُّطقَ، وذكرَ أنّ الحروفَ المفتتحَ بها السّورُ كُتِبتْ على نحوِ ما كتبُوا حروفَ المعجمِ؛ " لأنّهم أرادُوا أنْ يضعُوا أشكالاً لهذهِ الحروفِ التي تتميّزُ بها، فهيَ أسماءٌ مدلولاتُها أشكالٌ خطيّةٌ، فلفظُ قاف يدلُّ على الشكلِ الّذي صورتُهُ هكذا: (ق)، ولو لم يضعُوا هذه الأشكالَ الخطية لم يكنْ للخطِّ دلالة على المنطوقِ به، ولو اقتصرُوا على كتبِها على حسبِ النطقِ، ولم يضعُوا لها أشكالا مفردة تتميّزُ بها لم يُمكنْ ذلكَ؛ لأنّ الكتابةَ بحسبِ النطقِ متوقّفةٌ على معرفةِ شكلِ كلِّ حرفٍ حرفٍ، وشكلُ كلِّ حرفٍ حرفٍ غيرَ موضَوعٍ، فاستحالَ كَتْبَها على حسبِ النطقِ "[43].

المقصور:

المقصورُ كلُّ كلمةٍ كانَ آخرُها ألفٌ، وهو ثلاثةُ أقسامٍ: قسمٌ ألفُهُ منقلبةٌ عن واوٍ، وقسمٌ منقلبةٌ عن ياءٍ، وقسمٌ ليسَ منهما، ولكنّهُ يُجري مُجرى أحدِهما. ولمعرفةِ أصلِ الألفِ وجوهٌ نصَّ عليها العلماءُ[44].

وللكوفيّينَ آراؤُهم في رسمِ المقصورِ[45] من الكلماتِ، نجدُ الأعمَّ الأغلبَ منها في كتابِ الفرّاءِ (المقصور والممدود). وهذا بيانُ ذلكَ:

1ـ الفعلُ الثلاثيُّ: ذكرَ الفرّاءُ أنَّ المقصورَ بعضُهُ يكونُ من الواوِ، وبعضُهُ من الياءِ، وأنَّ ما كانَ من الياءِ، فهو يكتبُ بالياءِ، ويجوزُ أنْ يُكتبَ بالألفِ، وأمّا ما كانَ من الواوِ فيجبُ أنْ يكتبَ بالألفِ، ولا يجوزُ أنْ يُكتبَ بالياءِ. قالَ في فواتحِ كتابِه، وقد سمّى المقصورَ منقوصًا: " وما كانَ من المنقوصِ فكتابتُهُ على أصلِه، إنْ كانَ من الياءِ كَتَبْتَه بالياءِ وجازَ كتابتُهُ بالألفِ، مثلُ: قضَى، يكتبُ بالياءِ والألف[46]، وما كانَ من الواوِ كُتِبَ بالألفِ لا غيرُ[47]، مثلُ: خلا ودعا"[48].

وأمّا كتابةُ بعضِ المقصورِ بالياءِ ممّا ألفُهُ منقلبةٌ عن واوٍ، ككتابةِ (زَكى) في قولِه تعالى: {مَا زَكَى مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ}[49] فيرى الفرّاءُ أنَّ ذلكَ " لكسرةِ الكافِ "[50]. أي لأنَّ الألفَ تُمالُ. وإمالةُ اللفظِ مسوّغٌ لِكَتْبِ الألفِ ياءً، وإنْ كانتْ منقلبةً عن واوٍ عندَ علماءِ العربيّة[51]، وقالَ القيسيُّ: " ... نحو: تزكّى وزكى ويرضى، وشبهِه فذلكَ كلُّه يُميله حمزةُ والكسائيُّ؛ ليدلاّ على أنّ الألفَ قد صارت في حكمِ ما أصلُه الياء "[52].

---

[42] الزركشي: البرهان في علوم القرآن 172/1.

[43] السيوطي: همع الهوامع 231/2 . 232.

[44] ينظر: ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 40.

[45] أمّا الممدودُ فيكتبُ بالألف. ينظر: الفراء: المقصور والممدود ص 7، 10، 12، 13، 16، 18، 19، ... الخ. وذكر أبو الطيب الوشاء في (الممدود والمقصور ص 29) " أنَّ الممدودَ كلّه يكتبُ بالألفِ، لا اختلافَ فيهِ ".

[46] وينظر: الفراء: المقصور والممدود ص 60.

[47] وينظر: الفراء: المقصور والممدود ص 21، 23.

[48] الفراء: المقصور والممدود ص 5.

[49] النور الآية 21.

[50] الفراء: المقصور والممدود ص 55.

[51] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 41 . 42.

[52] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 177/1 . 178. وينظر أيضا: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 967/2.

واكتفى النّحّاسُ بالإشارةِ إلى أنّه " من ذواتِ الواوِ، وإنْ كانَ قد كُتِبَ بالياءِ "[53]. وذكرَ القلقشنديُّ أنَّه شذَّ، وأنَّ العربَ يُميلُونَ الأفعالَ من ذواتِ الواوِ[54].

ولكنّ الفرّاءَ في بعضِ الأحيانِ أجازَ أنْ يُكتبَ ما أصلُه الواوُ بالياءِ وبالألفِ، من غيرِ أنْ يذكرَ السببَ، قال: " وكَرَى الزادُ إذا فنيَ بالياءِ، وإنْ شئتَ بالألفِ لأنَّ أصلَه الواوُ "[55].

2 . الاسم الثلاثيّ: وأمّا المقصورُ من الأسماءِ فما وردَ عن العربِ بالواوِ وبالياءِ، فتصحُّ كتابتُه بالألفِ وبالياءِ. فـ"الحِمى والرِّضَى يكتبانِ بالياءِ وبالألفِ[56]؛ لأنَّ الكسائيَّ زعمَ أنّه سمعَ العربَ تقولُ: حِمَوانِ ورِضَوانِ، وحِمَيانِ ورِضَيانِ"[57]. وهذا أكّدَه ابنُ ولّادٍ، فقد نقلَ عن قومٍ من أهلِ الكوفةِ أنّهم زعمُوا أنّ العربَ تُثنّي المقصورَ ممّا كانَ ثلاثيًّا واويًّا مكسورَ الأوّلِ أو مضمومَهَ " بالياءِ والواوِ جميعًا، فلذلكَ أجازوا أنْ يكتبَ بالياءِ وبالألفِ على اللفظِ "[58].

واستثنَى الفرّاءُ من ذواتِ الياءِ، ممّا لا يجوزُ أنْ يُكتبَ إلاّ بالألفِ فقط ما كانَ قبلَ ألفِه ياءٌ، كالحَيَا، فإنَّه يجبُ أنْ يُكتبَ بالألفِ كَراهيةَ أنْ تجتمعَ ياءانِ في الخطِّ[59]. وهذا ما أكّدَهُ أهلُ اللغةِ، فقد ذكرَ ابنُ درستويه أنَّه إذا كانَ قبلَ الألفِ ياءٌ كُتبَ على اللفظِ؛ لئلاّ تجتمعَ ياءانِ، وأمّا يحيى علمًا، فهو مخالفٌ لنظائرِه، يُكتبُ بالياءِ، فرقًا بينَهُ وبينَ الفعلِ، ولكونِه علمًا مشهورًا، كثُرَ استعمالُهُ، ويُعرفُ فلا يُلبسُ[60].

واستثنى من ذواتِ الواوِ ممّا لا تجبُ كتابتُه إلاّ بالياءِ ما انكسرتْ فاؤُه أو انْضمّتْ. فـ" الحجى يكتبُ بالياءِ لمكانِ الكسرةِ في أوّلِه "[61]، ومثلُه اللّغى جمعِ لغةٍ يكتبُ بالياءِ؛ " لأنّها فُعَلٌ أوّلُها مضمومٌ"[62]، " والرِّبى مقصورٌ يكتبُ بالياءِ، وهو في المُصحفِ مكتوبٌ بالواوِ "[63]، وهو بذلك يوافقُ جماعته من الكوفيين[64]، كالكسائيِّ الذي يكتبُ بالياءِ كلَّ ثلاثيٍّ من ذواتِ الواوِ انكسرَ أوّلُه أو انضمَّ، كالرِّبى والضُّحى[65]؛ " لئلا تتثاقلَ الكلمةُ بالواوِ في العجزِ معَ الضّمةِ، أو الكسرةِ في الصّدرِ"[66].

---

[53] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 131/3.

[54] القلقشندي: صبح الأعشى 201/3.

[55] الفراء: المقصور والممدود ص 66.

[56] وممّا يكتب بالياءِ وبالألفِ مما ذكره الفراء: **نَقَا** الرمل (ينظر ص 21)، **والصدى** من العطشِ **والصدى** ذكرُ البومِ وبالألفِ أجود (ينظر ص 47)، **والملا** من الأرضِ وبالألفُ أجود (ينظر ص 48)، **والذّرى** ذَرى الجبل ما استذريتَ به من الريح (ينظر ص 48)، **والرّحا** (ينظر ص 54)، **والسّدى** (ينظر ص 54)، **والحَشا** واحدُ الأحشاء (ينظر ص 56)، **واللّغَى** وهو شيءٌ شبيهٌ بالصمغِ وفيه حلاوة (ينظر ص 61)، **وإلَى** واحدُ آلاءِ اللهِ تعالى ص 62، وكبشٌ أليانُ بيِّنُ **الألَى** (ينظر ص 62)، **والحنَى** حُشافةُ التمر ودُقاقُ التبنِ (ينظر ص 67)، **والغَذَى** ينظر (ص 72)، **والجَبا** ما حولَ البئر (ينظر ص 77)، **وشَحَا** ماءٌ لبعضِ العربِ (ينظر ص 79،

[57] الفراء: المقصور والممدود ص 56. وينظر: ابن السكيت: المقصور والممدود ص 60. وذكر الفرّاء (ص 54) أن (**القَرا**) وهو الظهرُ، يُثنّى بالياءِ قَرَيَيْن وبالواوِ قَرَوَينَ، ونصَّ على أنّه يكتبُ بالألفِ، ثم قال: " وربّما كُتبَ بالياءِ لإشارةِ العربِ إلى الياءِ بالكسرِ".

[58] ابن ولاد: المقصور والممدود ص 6.

[59] الفراء: المقصور والممدود ص 22. وينظر ص 14، وابن الدهان: باب الهجاء ص 29.

[60] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 44 . 4.

[61] الفراء: المقصور والممدود ص 79.

[62] الفراء: المقصور والممدود ص 72.

[63] الفراء: المقصور والممدود ص 57. وينظر: ابن السكيت: المقصور والممدود ص 60. وفي (صبح الأعشى للقلقشندي 203/3) أنهم " جمعوا في الربا بين العوض والمعوّضِ منه، فكتبُوه بواوٍ وألفٍ بعدها على هذه الصورةِ: الربوا ".

[64] ابن الدهان: باب الهجاء ص 29.

[65] لم يناقش الفراء في (المقصور والممدود ص 41) كتابتها، واكتفى برسمها بالياءِ. وفي (صبح الأعشى للقلقشندي 202/3 . 203) أنها رُسمت بالياءِ على مذهبِ البصريين لمجاورتها ما هو من ذواتِ الألفِ.

[66] الاستراباذي: شرح الكافية 174/2.

ونقلَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ عن الكوفيّينَ أنَّ تثنيةَ الرِّبى بالياءِ، ثمَّ قالَ: " سمعتُ أبا إسحقَ يقولُ: ما رأيتُ خَطَأً أقبحَ من هذا، ولا أشنعَ؛ لا يكفيهِم الخطأُ في الخطِّ حتّى يُخطئونَ في التثنية، وهم يقرءونَ {ومَا آتَيتُمْ مِن ربًا لِيَرْبُوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ}[67]. وذكرَ أبو البركاتِ الأنباريُّ أنَّ " لامُ الرّبا واوٌ؛ لأنّه من رَبَا يربُو، ولقولِهم في التثنية: رِبَوانِ. والبصريّونَ يكتبُونَه بالألفِ، والكوفيّونَ يكتبُونَه بالياءِ للكسرةِ في أوّلِه، وكذلكَ يفعلُونَ في كلِّ ثلاثيٍّ إذا انكسرَ أوّلُهُ، أو انضمَّ، وإنْ كانَ من ذواتِ الواوِ، نحو: صِبَى[68] وضُحَى، وإن انفتحَ، نحو عَصا وقَفا ثنّوهُ بالواوِ، وكتبُوهُ بالألفِ كالبصريّينَ"[69].

واستثنَى الفرّاءُ كذلكَ ما انتهى بألفٍ قبلَها واوٌ، فإنّه يُكتبُ بالياءِ، وإنْ كانَ من ذواتِ الواوِ، كالضَّوى لوَرَمَةٍ تكونُ في حَلْقِ البعيرِ، يُكتبُ بالياءِ قالَ: " وإذا رأيتَ ألفًا قبلَها واوٌ فاكتبْها بالياءِ "[70].

واستثنَى أيضًا ما اجتمعَ فيهِ ألفان، وأصلُه الواوُ، قالَ: " وفرسٌ أجأَى بَيِّنُ الجَأَى في لونِه، تقديرُه أجعَى بيّنُ الجعَى، والجأواءُ الأنثى، وأصلُه بالألفِ، ولكنّهُ بالياءِ أحبُّ إليّ؛ لأنّه قد اجتمعَ فيه ألفان، وأصلُه الواوُ، لاجتماعِ ألفٍ وألفٍ فيجعلُونَها ياءً "[71].

3 . ما أشكلَ ولم يَعرفْ أصلُ ألفِه: يرى الفرّاءُ أنَّ ما أشكلَ من الكلماتِ، ولم يُعرفْ لهُ فعلٌ، يدلُّ على أصلِ ألفِه يجوزُ أنْ يُكتَبَ بالياءِ وبالواوِ، مثل: متى[72]. وذهبَ جماعةٌ إلى أنّ متى يُكتبُ بالياءِ؛ لأنّ تثنيتَه، لو سُمّيَ به، مَتَيان بالياءِ[73]، وقيلَ: لأنّها تَمالُ[74]. وإذا لحقتْها (ما) ، نحو : متاما تأتِني آتِكَ ، فالاختيارُ، كما يقولُ ابنُ الدهانِ، أنْ تُكتبَ بالألفِ ؛ لأنّها صارتْ وسطَ الكلمةِ[75].

ومن ذلك أيضا (حتى). ولكنَّ مذهبَه في كتابتِها مضطربٌ، قالَ: " حتّى تكتبُ بالياءِ؛ لأنّه لا يُعرفُ لها فعلٌ، ويجوزُ بالألفِ. قالَ سلمةُ: سألتُ الفرّاءَ كيفَ تكتبُ حتّى ؟ فقالَ: بالألفِ، ثُمَّ رجعَ، فقالَ: بالياءِ، وهي في مصاحفِ ابنِ الزُّبيرِ كلِّها بالألفِ "[76]. ونقلَ السيوطيُّ عن أبي بكرٍ الأنباريِّ أنَّ حتّى إنّما كُتبَتْ بالياءِ، وإنْ كانتْ ألفُها لا تمالُ[77]، للفرقِ بينَ دخولِها على الظاهرِ، والمكنيِّ، فلزمَ فيها الألفُ مع المكنيِّ حينَ قالُوا: حتّايَ وحتّاكَ، وانصرفَ إلى الياءِ مع الظاهرِ حينَ قالُوا: حتّى عمروٍ[78]. ويرى الرضيُّ أنّها إنّما كُتِبَتْ بالياءِ للحملِ على إلى[79]. وذكرَ القلقشنديُّ أنَّ المشكلَ الذي لا يُعلمُ أهوَ من ذواتِ الواوِ أو من ذواتِ الياءِ يكتبَ بالألفِ ليسَ غيرَ؛ لأنَّ الألفَ هو الأصلُ[80].

---

[67] الروم الآية 39.

[68] ناقش الفراء في (المقصور والممدود ص 25) هذه الكلمةَ فقالَ: " وقد صَبَى يَصبَى صِبًى مكسورٌ مقصورٌ يكتبُ بالياءِ ".

[69] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 180/1. وذكر الفرّاءُ في (المقصور والممدود ص 37) أنَّ **الصّلاءَ** بالنارِ يجوزُ قصرُه وكسرُه على قلّةٍ، وأمّا " إذا فُتحَ قُصِرَ وكُتبَ بالياءِ؛ لأنّها من صَلِيْتُ " وغلّط ذلكَ سلمةُ بن عاصم، وذكرَ أنّ الصّلا أصلُ الذّنبِ، يكتبُ بالألفِ، لا غيرُ لأنّه من ذواتِ الواوِ، وذلك ما قاله الفراء في (ص 62 . 63) قال: " والصَّلا يكتب بالألفِ وهما الصلوان مكتنفا ذنبِ الناقةِ ".

[70] الفراء: المقصور والممدود ص 79. وينظر: ابن الدهان: باب الهجاء ص 29.

[71] الفراء: المقصور والممدود ص 78.

[72] الفراء: المقصور والممدود ص 57 . 58.

[73] القلقشندي: صبح الأعشى 198/3.

[74] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 43.

[75] ابن الدهان: باب الهجاء ص 36.

[76] الفراء: المقصور والممدود ص 589.

[77] رُوي فيه الإمالةُ عن بعضِ العربِ ينظر: القلقشندي: صبح الأعشى 201/3.

[78] السيوطي: همع الهوامع 243/2.

[79] الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب 232/2 . 233.

[80] القلقشندي: صبح الأعشى 198/3.

ومن ذلكَ أيضًا رأيُهم في كتابةِ (كِلا). فقد نُقِلَ عن الكوفيّينَ[81]، وعن الفرّاءِ جوازَ كتابتِها بالألفِ معَ المكنيِّ[82]، وعنهُ وعن الكسائيِّ جوازَ كتابتِها بالياءِ مع المظهر، نحو: رأيتُ كِلي أخويكَ[83].

وكلامُ الفرّاءِ في كتابه (معاني القرآن) لا يُنبئُ أنّه قد أجازَ كتابتَها معَ المظهرِ بالياءِ مطلقًا. حقًا لقد عَزَا ذلكَ إلى بني كِنانةَ، غيرَ أنّهُ استقبحَهُ، قالَ: " وقد اجتمعتِ العربُ على إثباتِ الألفِ في: كلا الرجلينِ، في الرفعِ، والنصبِ، والخفضِ، وهما اثنانِ، إلاّ بني كِنانةَ، فإنّهم يقولونَ: رأيتُ كِلي الرجلينِ، ومررتُ بكِلي الرجلينِ، وهيَ قبيحةٌ قليلةٌ، مضَوا على القياسِ"[84].

وناقشَ ابنُ درستويهِ كتابةَ (كلا وكلتا)، فذكرَ أنّهما في الرفعِ معَ المظهرِ والمضمرِ تكتبانِ بالألفِ، وإنْ كانتا مُمالتينِ، وأمّا في النصبِ والجرِّ فتكتبانِ معَ المظهرِ بالياءِ، نحو: رأيتَ كلي الرجلينِ، وكلتي المرأتينِ ، ومررتَ بكلي الرجلينِ، وكلتي المرأتينِ؛ لأنّهما تصيرانِ في اللفظِ معَ المضمرِ كذلكَ، وذكرَ أنّ القياسَ أنْ تكتبَ (كلتي) بالياءِ على كلّ حالٍ، غيرَ أنّها أُجريتْ على (كلى) في الكتابةِ لاشتراكهما في التغيُّرِ، معَ المظهرِ والمضمرِ[85].

وذكر القلقشنديُّ أنَّ كتابة (كلا) مع المظهرِ بالياءِ خطأٌ على مذهبِ الكوفيّينَ؛ " لأنَّ الألفَ عندَهم للتثنيةِ[86]، وألفُ التثنيةِ لا يجوزُ أنْ تُكتبَ ياءً، لئلاّ يلتبسَ المرفوعُ بغيرِه"[87].

4. ومن مسائلِ هذا البابِ ما نُقلَ عن الكوفيّينَ أنّهم اختارُوا كتابةَ ما اتّصلَ بتاءِ التأنيثِ تقلبُ في الوقفِ هاءً، بالياءِ، ككتابتِهم الحصاة على صورة: الحصية[88].

ومهما يكنْ من أمرٍ ، فرأيُ الفرّاءِ في جوازِ كتابةِ المقصورِ من ذواتِ الياءِ بالألفِ قمينٌ بأنْ يُؤخذَ بهِ ويُحتذى، ففيهِ شيءٌ يُخلّصُنا من مشاكلِ كتابةِ الألفِ المتطرّفةِ ، وكنّا نأملُ لو أنَّ هذا الرأيَ شملَ البابَ جميعَهُ ، والألفَ في كلِّ حالٍ ، فكتبَ البابُ كلّهُ بالألفِ .

وقد وافقَ الفرّاءَ في جوازِ كتابةِ المقصورِ من ذواتِ الياءِ بالألفِ جماعةٌ، منهم الصوليُّ[89]، والقلقشنديُّ[90]، وأبو البركاتِ الأنباريُّ، الذي استحسنَ ذلكَ واستساغَه، ولكنّهُ منعَ كتابةَ ذواتِ الواوِ بالياءِ[91].

وفي المقابلِ خالفَه قومٌ منهم ابنُ درستويه[92] ، وابنُ السِّكيتِ الذي نقلَ في كتابِه (المقصورِ والممدودِ) أكثرَ كلامِ الفرّاءِ، ولكنّهُ رأى أنَّ " ما كانَ من المنقوصِ فكتابتُهُ على الأصلِ، إنْ كانَ من الياءِ كتبتَهُ بالياءِ، وإنْ كانَ من الواوِ يكتبُ

---

[81] القلقشندي: صبح الأعشى 199/3.

[82] أبو حيان: ارتشاف الضرب 257/1، وابن هشام: شرح اللمحة البدرية 274/1 . 275.

[83] أبو حيان: ارتشاف الضرب 1257، و 609 .

[84] الفراء: معاني القرآن 184/2.

[85] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 46.

[86] ينظر في مذهبهم هذا : الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 62، ص 439، وأسرار العربية ص 287، وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي: 275/1، والاسفراييني: فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ص 13، وأبو حيان: البحر المحيط22/6، والجبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص 117.

[87] القلقشندي: صبح الأعشى 199/3.

[88] السيوطي: همع الهوامع 242/2، والقلقشندي: صبح الأعشى 200/3.

[89] الصولي: أدب الكتاب ص 253.

[90] القلقشندي: صبح الأعشى 201/3.

[91] الأنباري: عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء ص 92، نقلاً عن حاشيةِ الممدود والمقصور للوشاء ص 40.

[92] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 42.

بالألف، لا غيرُ، مثلُ: خلا ودعا وما أشبهَ ذلكَ فافهمْ "[93]؛ وخالفَه أيضًا أبو الطّيبِ الوشّاءُ في كتابةِ ذواتِ الواوِ، ووافقَه في ذواتِ الياءِ، فأجازَ " أنْ تُكتبَ ذواتُ الواوِ بالياءِ، وذواتُ الياءِ بالألفِ"[94].

الهمزة:

ناقشَ الكوفيّونَ رسمَ بعضِ صُوَرِ الهمزةِ، وبخاصّةِ الفرّاءُ في كتابِه (معاني القرآنِ). وهذه جملةُ ما جاءَ لديهم ممّا وقفتُ عليه من ملاحظَ وآراءٍ حولَ رسمِ الهمزةِ.

1 . إذا كانتِ الهمزةُ في أوّلِ الكلمةِ كُتِبَتْ بالألفِ أيّاما كانتْ حركتُها؛ لأنَّ أصلَها ألفٌ[95]. وكونُ أصلِ الهمزةِ ألفًا رأيٌ ثبتَ عن الفرّاءِ أوّلاً، باعترافِ ابنِ جنّي. وقد وضّحَ ابنُ جنّي تعليلَ الفرّاءِ هذا، فذكرَ أنَّ الألفَ التي في أوّلِ حروفِ المعجمِ هي صورةُ الهمزةِ؛ لأنَّ الهمزةَ إذا أُريدَ تحقيقُها، ووقعتْ موقعًا لا يُمكنُ فيه إلاّ أنْ تكونَ محقّقةً غيرَ مُخفّفةٍ، وجبَ أنْ تكتبَ ألفًا بالإجماعِ مفتوحةً كانت أو مضمومةً أو مكسورةً، وذلكَ إذا وقعتْ في أوّلِ الكلمةِ، مثل: أَخَ، وأُخِذَ، وإبراهيمَ.

ويرى ابنُ درستويه أنَّ الهمزةَ حرفٌ لا صورةَ لهُ في الخطِ، وأنّها تُكتبُ على صورةِ حروفِ اللينِ؛ " لأنّ النطقَ بالهمزِ مشقّةٌ؛ فهيَ ثُليّنُ في اللفظِ، فيُنحى بها نحوَ حروفِ اللينِ، وتُحذفُ كما يُفعلُ بحروفِ اللينِ، فصارتْ كأنّها منها، وكُتبتْ بصورِها إذ لم تكُنْ لها صورةٌ " وأضافَ معلّلا سببَ كتابتِها مبتدأةً على "ألفٍ" وإنّما كانتْ صورةُ الألفِ بهذه الهمزاتِ أولى؛ لأنَّ الألفَ والهمزةَ مشتركانِ في المخرجِ، متضارعانِ في الجرسِ، ولم تكُنْ قبلهنَّ همزةٌ توجبُ تغييرها، مع أنَّ الألفَ أخفُّ حروفِ اللينِ لفظًا، وقد يُستخفُّ في الكتابِ، وما يُستخفُّ في الكلامِ "[96].

2 . وإذا لم تكنْ في ابتداءِ الكلامِ، وكانَ ما قبلَها مُتحرّكًا، فأكثرُ ما تكتبُ على حرفٍ وَفْقَ هذه الحركةِ. فإنْ كانَ ما قبلَها مفتوحًا كُتِبَتْ بالألفِ، وإنْ كانَ مضمومًا كُتِبَتْ بالواوِ، وإنْ كانَ مكسورًا كُتِبَتْ بالياءِ[97]. ونقلَ ابنُ الدهانِ هذا المذهبَ عن الكسائيِّ، وذكرَ أيضًا أنَّ بعضَ الكُتابِ يكتبُ الهمزةَ إذا كانَ ما قبلَها مكسورًا بالواوِ، فيكتبُ (قارِؤُه)، ثمَّ ذكرَ أنَّ الكُتابَ على المذهبِ الأوّلِ[98].

3. وإذا كانَ ما قبلَها ساكنًا صحيحًا، والهمزةُ متطرّفةٌ، جازَ حذفُ الهمزةِ[99] من الكتابِ في الوقفِ لخفائِها، وجازَ تركُ الهمزِ، ونقلُ إعرابِها إلى ما قبلَها، وكتابتُها بواوٍ في الرفعِ وياءٍ في الخفضِ، وألفٍ في النصبِ، ويجوزُ أيضًا حذفُ الواوِ والألفِ والياءِ. قالَ في أثناءِ تفسيرِه قولَه تعالى: {لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ}[100]: " وكتبتْ بغيرِ همزٍ؛ لأنَّ الهمزةَ إذا سكنَ ما قبلَها حُذفتْ من الكتابِ، وذلكَ لخفاءِ الهمزةِ إذا سُكتَ عليها، فلمّا سَكنَ ما قبلَها لم يَقدِرُوا على همزِها في السّكتِ، كانَ سكوتُهم كأنّه على الفاءِ. وكذلكَ قولُه {يُخْرِجُ الْخَبْءَ}[101] ... و {مِلْءُ الأَرْضِ}[102]. واعملْ في الهمزِ بما وجدتَ في هذينِ الحرفينِ. وإنْ كتبت الدفءَ في الكلامِ بواوٍ في الرفعِ، وياءٍ في الخفضِ، وألفٍ في النصبِ كانَ صوابًا، وذلكَ على

---

[93] ابن السكيت: المقصور والممدود ص 42.

[94] أبو الطيب الوشاء: الممدود والمقصور ص 40.

[95] الفراء: معاني القرآن 134/2 . 135.

[96] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 24 . 25.

[97] الفراء: معاني القرآن 134/2.

[98] ابن الدهان: باب الهجاء ص 41.

[99] وقالَ ابنُ قتيبة في (أدب الكاتب ص 212 . 213): " باب الهمزة تكون آخر الكلمة وما قبلها ساكن. إذا كانت الهمزة كذلك حذفت في الرفع والخفض، نحو قول الله عز وجل: {يوم ينظر المرءُ ما قدمت يداه . 40 من سورة النبا، (ولكم فيها دفءٌ . 5 من سورة النحل)، وَ (ملءُ الأرضِ ذهبا، 91 من سورة آل عمران)، وكذلكَ إن كانت في موضع نصب غير منون، نحو قوله عز وجل: (يُخرجُ الخَبءَ . 25 من سورة النمل) ... ". وينظر أيضا: السيوطي: همع الهوامع 234/2.

[100] النحل الآية 5.

[101] النمل الآية 25.

[102] آل عمران الآية 91.

ترك الهمز ونقل إعراب الهمزة إلى الحرف الذي قبلَها. من ذلكَ قولُ العرب: هؤلاءِ نَشْءُ صِدقٍ، فإذا طرحُوا الهمزةَ، قالُوا: هؤلاءِ نَشُو صِدقٍ، ورأيتُ نَشَا صِدقٍ، ومررتُ بنَشِي صِدقٍ، وأجودُ من ذلكَ حذفُ الواوِ والألفِ والياءِ؛ لأنَّ قولَهم: يَسَل أكثرُ من يَسَال، ومَسَلةٌ أكثرُ من مَسَالة، وكذلكَ بينَ المَرِ وزوجِه، إذا تركتَ الهمزةَ "[103].

وللكسائيِّ في الهمزةِ المتطرّفةِ الساكنِ ما قبلَها قولانِ مختلفانِ عمّا ذكرَهُ تلميذُهُ الفرّاءُ. الأوّلُ أنْ تُكتَبَ على حركتِها التي تستحقُّها، والثاني أنْ تكتبَ على حركةِ الساكنِ الذي قبلَها، إلاّ أنْ يكونَ ما قبلَ الساكنِ مفتوحًا، فحينئذٍ تُكتبُ على حركتِها وفقَ القولِ الأوّلِ[104].

4 . ونقلَ السيوطيُّ عن الكوفيّينَ أنَّ الهمزةَ المتطرفةَ التي بعدَها ألفٌ ساكنةٌ في اسمٍ منصوبٍ منوّنٍ، نحو: (سماءً)، تُكتبُ بألفٍ واحدةٍ، وهي الألفُ التي قبلَ الهمزةِ[105]، ونقلَ عن جمهورِ البصريّينَ أنّها تُكتبُ بألفينِ، الأولى حرفُ العلّةِ، والثانيةُ البدلُ من التنوينِ[106].

5 . ونقلَ السيوطيُّ عن ثعلبٍ أنَّ الهمزةَ المتطرّفةَ المفتوحَ ما قبلَها تُكْتبُ بالألفِ إذا لم تُضفْ، نحو: هذا نبَأٌ، وسمعتُ نبَأً، وعجبتُ من نبأٍ، فإذا أُضيفتْ إلى ضميرٍ كُتبتْ في الخفضِ بياءٍ، نحو: من نَبَئِه، وفي الرفعِ بواوٍ، وفي النصبِ بألفٍ، وأضافَ ثعلبٌ أنّهم ربّما أقرُّوا الألفَ وجاءُوا بعدَها بواوٍ في الرفعِ وبياءٍ في الخفضِ، وأنّهم لا يجمعونَ في النصبِ بينَ ألفينِ، فيقولونَ: كرهتَ خطاأه، وأعجبني خطاؤه، وعجبتَ من خطائه، واختارَ سقوطَ الألفِ معَ الواوِ والياءِ، وذكرَ أنّه القياسُ. وأشارَ السيوطيُّ إلى مذهبٍ آخرَ، وهو أنْ تكتبَ الهمزةُ المفتوحُ ما قبلَها والمتّصلُ بها ضميرٌ ألفًا، كما لو لم يتّصلْ بها الضميرُ، نحو: هذا نبأك، ورأيتَ نبأك، وعجبتَ من نبأك[107].

6 . وإذا اتّصلَ بالهمزةِ المتطرّفةِ ضميرُ التثنيةِ، فالأصلُ أنْ تُكتبَ التثنيةُ بالألفِ، على هذه الصورةِ : (قرأا) ؛ لئلا يلتبسَ بفعلِ الواحدِ ، إذ المفردُ تقولُ فيه : قرأَ ، فتَكتُبُه بألفٍ واحدةٍ. ونقلَ أبو حيانَ أنَّ الفرّاءَ والكسائيَّ وقطربًا ذكرُوا أنَّ مَن مضَى كانَ يكتبُ التثنيةَ بإسقاطِ الألفِ[108]. وأكّدَ هذا ثعلبٌ فذكرَ أنَّ العربَ لم تجمعْ بينَ الألفينِ، ولذلكَ كتبُوا في التثنيةِ: أخطأَ، وقرأَ، بألفٍ واحدةٍ، وأشارَ إلى أنّه لو كُتبَ بألفينِ لكانَ أوثقَ، لنمازِ المثنى من الواحدِ، غيرَ أنّهم اكتفَوا بما قبلَه وبما بعدَه دليلاً على ذلكَ[109]، فأجازَ أنْ يكتبَ بألفٍ واحدةٍ[110].

7 . ولكوفيّينَ إشاراتٌ أُخرُ متفرّقاتٌ في المهموزِ من كلامِ العربِ. من ذلكَ رأيُ الفرّاءِ أنْ يُكتبَ الأمرُ من (سألَ) إذا كانتْ فيه الفاءُ أو الواوُ بلا ألفٍ، وهو ما جعلَهُ يعترضُ على همزِ حمزةَ الزّياتِ مثلَ قولِه تعالى: {وَاسْأَلِ القَرْيَةَ الّتِي كُنَّا فِيهَا}[111]، ومثلَ قولِه تعالى: {فَاسْأَلِ الّذِينَ يَقْرَءُونَ الكِتَابَ}[112]. قالَ: " ولستُ اشتهي ذلكَ؛ لأنّها لو كانتْ مهموزةً لكُتِبَتْ فيها الألفُ، كما كتبُوها في قولِه: {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا}[113]، {وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً}[114] بالألفِ "[115].

---

[103] الفراء: معاني القرآن 96/2. وينظر: الصولي: أدب الكتاب ص 248 . 149.

[104] ابن الدهان: باب الهجاء ص 43.

[105] ينظر: الفراء: معاني القرآن 197/3.

[106] السيوطي: همع الهوامع 234/2.

[107] السيوطي: همع الهوامع 235/2.

[108] أبو حيان : تذكرة النحاة ص 508 .

[109] السيوطي: همع الهوامع 235/2.

[110] القلقشندي : صبح الأعشى 189/3 .

[111] يوسف الآية 82.

[112] يونس الآية 94.

[113] طه الآية 77.

[114] يس 13.

ومن ذلكَ أنَّ الفرّاءَ أجازَ، في غيرِ القرآنِ، تركَ الهمزِ في مثلِ (الرُّؤْيا)، وتحويلَ الواوِ الساكنةِ ياءً، وإدغامَها في الياءِ التي بعدَها، فتقولُ: الرُّيَّا[116].

ومنه كذلكَ أنَّ الفرّاءَ ردَّ قراءةَ بعضهم[117]: {لا يَأْلِتْكُمْ}[118]، لمخالفَتِها الكتابَ؛ " لأنّها بغيرِ ألف كُتِبَتْ في المصاحف، وليسَ هذا الموضعُ بموضعٍ يجوزُ فيه سقوطُ الهمزِ؛ ألا ترى إلى قولِه: {يأْتون}[119] و {يَأْمُرُونَ}[120] و {يَأْكُلُونَ}[121]، لم تُلقَ الألفُ في شيءٍ منه؛ لأنّها ساكنةٌ، وإنّما تلقَى الهمزةُ إذا سكنَ ما قبلها، فإذا سكنتْ هي، تعني الهمزة ثبتَتْ، فلم تسقطْ "[122].

ومنه أيضًا أنَّ أصلَ (لَكِنّا) في قولِه تعالى: {لَكِنّا هُوَ اللهُ ربِّي}[123] عندَ الفرّاءُ هو " لَكنْ أَنَا هُوَ اللهُ ربّي، تُركَ همزُ الألفِ من أَنَا، وكثرَ بها الكلامُ، فأدغمتِ النونُ من (أنا) معَ النونِ من لكنْ "[124]. وقالَ القلقشنديُّ: " ويُكتبُ (أنا) بألفٍ بعدَ النونِ، وإنْ كانتْ في وصلِ الكلامِ لا إشباعَ في الفتحةِ؛ لأنَّ الوقفَ عليه بألفٍ، ومن أجلِ ذلكَ كُتِبَتْ {لكِنّا هوَ اللهُ} بألفٍ بعدَ النونِ في (لكنّا)، إذ أصلُه لكنْ أنا "[125].

8 .كتابةُ الهمزةِ بالألفِ في كلِّ حالٍ:

لا ريبَ في أنَّ ما مرَّ من آراءٍ للكوفيّينَ في كتابةِ الهمزةِ قد كشفَ عن آراءٍ متعدّدةٍ في رسمِها، بتعدّدِ منزلتِها في اللفظِ، غيرَ أنَّ هذه الآراءَ تُلغى، ولا يبقى لها أيّةُ قيمةٍ كُلّما ألحَّ الفرّاءُ على أنّه يجوزُ كتابتُها بالألفِ في كلِّ حالٍ، وفي كلِّ نوعٍ، لأنَّ أصلَها ألفٌ، مُتّخذًا من هجائها عندَ العربِ، وخاصّةً في مصاحفِ عبدِ الله سندًا وحجّةً.

قالَ: " ... وربّما كتبتْها العربُ بالألفِ في كلِّ حالٍ؛ لأنَّ أصلَها ألفٌ ... ورأيتُها في مصحفِ عبدِ الله (شيأ) في رفعِه وخفضِه بالألفِ، ورأيتُ يستهزءونَ يستهزأونَ بالألفِ "[126]. وقالَ: " لأنَّ العربَ تكتبُ يَسْتهزِئُ: يستهزِأُ، فيجعلونَ الهمزةَ بالألفِ في كلّ حالاتِها، يكتبُونَ (شيء) شيأ، ومثلُه كثيرٌ في مصاحفِ عبدِ اللهِ، وفي مُصحفِنا: ويهيئ لكم، ويهيأ لكم"[127]. وقال: " وفي مَصحفِ عبدِ الله ... والهمزةَ في كتابِه بالألفِ في كلِّ نوعٍ "[128]. وقال: " وقولُه {وَلُؤْلُؤًا}[129] ... ورأيتُها في مَصاحفِ عبدِ اللهِ، والتي في الحجِّ خاصّةً {ولُؤْلأ} ... وذلكَ أنَّ مصاحفَهُ قد أجرى الهمزَ فيها بالألفِ في كلِّ حالٍ، إنْ كانَ ما قبلها مكسُورًا أو مفتوحًا أو غيرَ ذلكَ "[130].

---

[115] الفراء: معاني القرآن 125/1.

[116] الفراء: معاني القرآن 35/2. وينظر: شاهين: القراءات القرآنية ص 138.

[117] هو أبو عمرو. ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 284/2.

[118] الحجرات الآية 14. قرأ بذلكَ أبوعمرو . ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 284/2. وقراءة الجمهور {لا يَلِتْكُم}.

[119] في التوبة الآية 54، والإسراء الآية 88، و الكهف الآية 15، والأحزاب الآية 18

[120] في آل عمران الآيات 21، 104، 114، والنساء الآية 37، والتوبة الآيتان 67، و 71، والحديد الآية 24.

[121] في البقرة الآيتان 174، و275، والنساء الآية 10، والنور الآية 34، والأنبياء الآية 8، والفرقان الآية 20، ويس الآيتان 33، و 72، ومحمد الآية 12.

[122] الفراء: معاني القرآن 74/3.

[123] الكهف الآية 38.

[124] الفراء: معاني القرآن 144/2.

[125] الأعشى: صبح الأعشى 170/3 . 171.

[126] الفراء: معاني القرآن 134/2 . 135.

[127] الفراء: معاني القرآن 30/3.

[128] الفراء: معاني القرآن 136/3.

[129] الحج الآية 23.

[130] الفراء: معاني القرآن 220/2. وينظر: الداني: المقنع ص 41.

وكتابةُ الهمزةِ بالألفِ مطلقًا هو القياسُ عندَ الفرّاءِ ، وذلكَ لأنَّ أصلَها ألفٌ، ولكنّهُ عادَ وقرّرَ بأنَّ كتابتَها على ما قبلَها بالألفِ إنْ كانَ مفتوحًا، وبالواوِ إنْ كانَ مضمومًا، وبالياءِ إنْ كانَ مكسورًا هو أكثرُ من كتابتِها على ألفٍ في جميعِ حالاتِها. وهذا كلامُه مُفسِّرًا قولَهُ تعالى: {وهيّئ لَنَا منْ أَمْرِنَا رَشَدًا}[131]: "كُتبتْ الهمزةُ بالألفِ (وهَيّأ) بهجائِه. وأكثرُ ما يكتبُ الهمزَ على ما قبلَهُ. فإنْ كانَ ما قبلَه مفتوحًا كُتبَتْ بالألفِ، وإنْ كانَ مضموما كتبتْ بالواوِ، وإنْ كانَ مكسُورًا كُتبَتْ بالياءِ، وربّما كتبتْها العربُ بالألفِ في كلِّ حالٍ؛ لأنَّ أصلَها ألفٌ ... ورأيتُها في مصحفِ عبدِ اللهِ (شيأ) في رفعِه وخفضِه بالألفِ، ورأيتُ يستهزِءونَ يستهزأونَ بالألفِ، وهو القياسُ. والأوَّلُ أكثرُ في الكتبِ "[132].

وقدَ أشارَ ابنُ الدهانِ إلى مذهبِ الفرّاءِ هذا، فقالَ: " وزعمَ الفرّاءُ أنَّ حُكمَ الهمزةِ أنْ تكتبَ ألفًا على كلِّ حالٍ، كما كُتبَتْ في الأوّلِ، وزعمَ أنَّ قومًا على ذلكَ، وهذا شيءٌ يختصُّ بالهمزةِ، إذْ ليسَ لها صورةٌ في الخطِّ "[133]. وقالَ السيوطيُّ: " وقد حُكيَ كَتْبُ الهمزةِ المفتوحةِ إذا انكسرَ ما قبلَها بالألفِ عن حُذّاقِ النحويّينَ منهم الفرّاءُ. رُويَ عنهُ أنّه كانَ يقولُ: يجوزُ أنْ تُكتبَ الهمزةُ ألفًا في كلِّ موضعٍ "[134].

وقد يجدُ المرءُ في حديثِ الفرّاءِ عن كتابةِ بعضِ ما فيه الهمزةُ رُجوعًا عن الدعوةِ إلى كتابتِها بالألفِ في كلِّ حالٍ. فإصرارُهُ أنْ " لا يُكتبُ (لَئِنْ) إلاّ بالياءِ؛ ليفرُقَ بينَها وبينَ لأَنْ "[135] يدلُّ على ذلكَ، ويُضعفُ هذه الدعوَةَ، ويُقلّلُ من شأنِها.

ومهما يكنْ من أمرٍ، فما سبقَ هو ما وقفتُ عليه من آراءِ للكوفيّينَ في كتابةِ الهمزةِ، وهي، لا شكَّ، لم تستوعبْ مشاكلَ رسمِ الهمزةِ، وقواعدَها المتضاربةَ المتعدّدةَ على النحوِ الذي نجدُه في الكتبِ المتخصّصَةِ بالهجاءِ العربيِّ، وذلكَ لقلّةِ ما وصلَ إلينا من كتبِهم.

الحذف:

لقد تحدّثَ علماءِ العربيّةِ عمّا يُحذفُ من الكتابةِ، فبيّنُوا مواضعَهُ وأحكامَهُ، ووقفُوا على عللِه، وكانَ للكوفيّينَ آراؤُهم في ذلكَ، وهي في مجملِها تتّصلُ بحذفِ حروفِ المدِّ واللينِ؛ الألفِ والواوِ والياءِ.

أوّلا . حذف الألف:

أشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ الألفَ تُحذفُ من الكلامِ، ووقفَ على مواضعِ ذلكَ وأسبابِه.

1 . حذفُ الألفِ من (بِسْمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ). الأصلُ والقياسُ في هَمْزةِ الوصلِ أنْ تثبتَ في الوصلِ في الخطِّ، ولكنّهم حذفُوها في هذا الموضعِ، فوقفَ الفرّاءُ على ذلكَ، فقرّرَ ابتداءً أنَّ القُرّاءَ وكُتّابَ المَصاحفِ مُجمعونَ على حذفِ الألفِ من كلمةِ (اسمِ) من البسملةِ الكاملةِ في أوائلِ السُّوَرِ والكُتُبِ، وأنّهم يستحقُّونَ ذلكَ، ومُجمعُونَ أيضًا على إثباتِها في غيرِها؛ لأنّ الألفَ في البسملةِ وقعتْ في موضعٍ معلومٍ معروفٍ، لا يجهلُ القارئَ معناهَ، بل إنَّ وضوحَ هذا الموضعِ عندَ بعضِ الكُتّابِ مسوّغٌ لحذفِ السينِ معَ الألفِ؛ لعلمِ الكاتبِ بأنَّ القارئَ لا يحتاجُ إلى علمِ ذلكَ.

ولكنَّ الفرّاءَ اشترطَ لحذفِ الألفِ شرطينِ؛ الأوّلَ أنْ تُضافَ كلمةُ (اسمٍ) إلى لفظِ الجلالةِ وحدَه، والثانيَ أنْ تكونَ مخفوضةً بالباءِ دونَ غيرِه من حروفِ الخفضِ؛ وذلكَ لكثرةِ استعمالِ (اسمٍ) معَ لفظِ الجلالةِ، وكثرةِ استعمالِ الباءِ

---

[131] الكهف الآية 10.

[132] الفراء: معاني القرآن 134/2 . 135.

[133] ابن الدهان: باب الهجاء ص 45.

[134] السيوطي: همع الهوامع 239/2.

[135] الفراء: معاني القرآن 66/1. وقال ابن كيسان: "كُتبتْ همزةُ (إنْ) ياءً في قولكَ: (لَئِنْ) إذا فتحوا اللامَ، وإذا كسروها كُتبتْ ألفًا ". ابن الدهان: باب الهجاء ص 25.

معه. ومنعَ الفرّاءُ أنْ يكونَ سببُ حذفِ الألفِ من (اسم) هو أنّ حرفَ الخفضِ الباءَ لا ينفصلُ ولا يُسكتُ عليهِ، مُحتجًّا بأنَّ الألفَ في نحوِ (واضربْ) ثبتتْ في الخطِّ، ولا يجوزُ حذفُها؛ والواوَ لا تنفصلُ ولا يَسكتَ عليها. وهذا كلامُه في فواتحِ (معاني القرآن): " فأوّلُ ذلكَ اجتماعُ القُرّاءِ، وكُتّابِ المصاحفِ على حذفِ الألفِ من {بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ}، وفي فواتحِ الكتبِ، وإثباتُهم الألفَ في قولِهِ: {فسبّحْ باسمِ ربِّكَ العظيمِ}[136]؛ وإنّما حذفُوها من {بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ} أوّلَ السّوَرِ والكُتبِ؛ لأنّها وقعتْ في موضعٍ معروفٍ لا يجهلُ القارئُ معناهُ، ولا يحتاجُ إلى قراءتِه، فاستُخفَّ طرحُها؛ لأنّ من شأنِ العربِ الإيجازَ، وتقليلَ الكثيرِ إذا عُرِفَ معناهُ، وأُثبتتْ في قولِه: {فسبّحْ باسمِ ربِّكَ العَظِيمِ}؛ لأنّها لا تلزمُ هذا الاسمَ، ولا تكثُرُ معَهُ، ككثرتِها معَ اللهِ تباركَ وتعالى. ألا ترى أنّكَ تقولُ: بسمِ اللهِ، عندَ ابتداءِ كلِّ فعلٍ تأخذُ فيهِ: من مأكلٍ، أو مَشربٍ، أو ذَبيحةٍ. فخفَّ عليهم الحذفُ لمعرفتِهم بهِ. وقد رأيتُ بعضَ الكُتّابِ تدعُوه معرفتُه بهذا الموضعِ إلى أنْ يحذفَ الألفَ والسينَ[137] من (اسمٍ)، لمعرفتِه بذلكَ، ولعلمِه بأنَّ القارئَ لا يحتاجَ إلى علمِ ذلكَ. فلا تحذفنَّ ألفَ (اسمٍ) إذا أضفتَه إلى غيرِ اللهِ تباركَ وتعالَى، ولا تحذفنَّها معَ غيرِ الباءِ منَ الصّفاتِ، وإنْ كانتْ تلكَ الصّفةُ حرفًا واحدًا، مثلَ اللامِ والكافِ. فتقولُ: لاسمِ اللهِ حلاوةٌ في القلوبِ، وليسَ اسمٌ كاسمِ اللهِ؛ فثبتتِ الألفُ في اللامِ وفي الكافِ؛ لأنّهما لم يُستعملا كما استُعملتِ الباءُ في اسمِ اللهِ ... فإنْ قالَ قائلٌ: إنّما حذفنَا الألفَ من (بسمِ اللهِ)؛ لأنَّ الباءَ لا يَسكتَ عليها، فيجوزَ ابتداءَ الاسمِ بعدَها. قيلَ لهُ: فقد كتبتِ العربُ في المَصاحفِ {وَاضْرِبْ لَهُم مَثَلاً}[138] بالألفِ؛ والواوُ لا يُسكتُ عليها؛ في كثيرٍ من أشباهِه. فهذا يُبطلُ ما ادَّعى"[139].

ويدلُّ قولُ الفرّاءِ: " وإنّما حذفُوها من {بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ} أوّلَ السّوَرِ والكُتُبِ "، وقولُهُ: " ألا تَرى أنّكَ تقولُ: بِسْمِ اللهِ، عندَ ابتداءِ كلِّ فعلٍ تأخذُ فيه: من مَأكلٍ، أو مَشربٍ، أو ذَبيحةٍ "؛ أنَّ محلَّ الحذفِ من كلمةِ (اسمٍ) في البسملةِ كاملةً وناقصةً. ولكنَّ الفرّاءَ في الناقصةِ يُجيزُ الإثباتَ ويجيزُ الحذفَ. قالَ القلقشنديُّ: " وقالَ الفرّاءُ في قولِه تعالى: {بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا}[140]: إنْ شئتَ أثبتَّ، وإنْ شئتَ حذفتَ، فمن أثبتَ قالَ: ليستْ مُبتدأً بها، وليسَ معَها الرّحمنُ الرّحيمُ، ومن حذفَ قالَ: كانَ معَها الرحمنَ الرحيمَ في الأصلِ، فحذفتْ في الاستعمالِ "[141].

وإذا كانَ الفرّاءُ قد منعَ حذفَ ألفِ (اسمٍ) إلاّ أنْ يُضافَ إلى اللهِ تعالى، فقد أجازَ ذلكَ الكسائيُّ؛ فأجازَ نحوَ قولِكَ: بِسْمِ الجبّارِ، وبِسمِ القاهرِ، وبِسمِ الخالقِ[142].

وناقشَ جماعةٌ من أهلِ العربيّةِ حذفَ الألفِ من (بِسمِ اللهِ)، وتَبِعُوا الفراءَ في رأيِه، منهم ابنُ قتيبةَ[143]، والصوليُّ[144]، وابنُ درسنويه[145]، وابنُ الدّهّانِ[146]. واشترطَ بعضُهم عدمَ التوسُّطِ، فإنْ "كانَ متوسّطًا أُثبتتْ ألفُهُ، مثل

---

[136] الواقعة الآية 74، والحاقة الآية 52.

[137] أشار الصوليّ في (أدب الكتّاب ص 34) إلى هذا المذهب، وكرِهَهُ؛ " لأنَّ حروفَ الزيادةِ والنقصانِ الألفُ والواوُ والياءُ فحذفت الألف، وليست السينُ كذلكَ "، وقالَ: " رُوِي أنّ كاتبَ عمرِو بنِ العاصِ كتبَ إلى عمرَ بنِ الخطابِ، رضيَ اللهُ عنهُ (بم الله) باءً وميمًا، وحذفَ السينَ، فأمرَ عمرُ بضربِه، فضُرِبَ، فقيلَ: في أيّ شيءٍ ضُربَ ؟ فقيلَ: في سينٍ. فضُربتْ مثلاً. ويصيرُ إذا حذفتَ السينَ كأنّه (بم الله) وبم ولم يُستفهمْ بهما ". وأشارَ إليهِ كذلكَ ابنُ الدهان في (باب الهجاء ص 10)، فذكر أنّ بعضهم حذف " السين وجعل المدّة عوضًا منه "، أي جعلَ مدّة الباء عوضا منها.

[138] الكهفُ الآية 32، ويس الآية 13.

[139] الفراء: معاني القرآن 1/1 . 2. ولعلّه من المفيد أن نذكرَ أبا جعفر النحاس ذكرَ في (إعراب القرآن 167/1) ما ذكره الفراء وأضاف إليه قولين آخرين أحدهما أنّ الألف حُذفت لأنها ليست من اللفظ، وثانيهما أنّ أصل (اسم) هو سِمٌ وسُمٌ، ثم جئت بالباء فصار بِسم، ثمّ حذفت الكسرة فصار بِسْم، فعلى هذا القول لم يكن فيه ألف.

[140] هود الآية 41.

[141] القلقشندي: صبح الأعشى 191/3.

[142] ابن الدهان: باب الهجاء ص 10، والصولي: أدب الكتاب ص 35، والقلقشندي: صبح الأعشى 191/3.

[143] ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 184.

قولِكَ: ابتدئُ باسمِ اللهِ، وأختتمُ باسمِ اللهِ "[147]، وأمَّا الخليلُ فذهبَ إلى أنّ الألفَ إنّما حُذفتْ؛ " لأنّها إنما دخلتْ بسببِ أنَّ الابتداءَ بالسينِ الساكنةِ غيرُ ممكنٍ، فلمّا دخلتِ الباءُ على الاسمِ نابتْ عن الألفِ، فسقطتْ في الخطِّ، وإنّما لم تسقطْ في قولِه: {اقْرَأْ باسمِ رَبِّكَ}؛ لأنَّ الباءَ لا تنوبُ عن الألفِ في هذا الموضعِ كما في (بسم اللهِ)؛ لأنّه يمكنُ حذفُ الباءِ من {اقْرَأْ باسمِ رَبّكَ} معَ بقاءِ المعنَى صحيحًا، فإنّكَ لو قلتَ: اقرأْ اسمَ ربّكَ صحَّ المعنَى، أمّا لو حذفتَ الباءَ من (بسمِ اللهِ) لم يصحَّ المعنَى، فظهرَ الفرقَ "[148].

وأمّا المحدثونَ فنصُّوا على أنَّ الألفَ تُحذفُ من كلمةِ اسمٍ في البسملةِ الكاملةِ[149]، وأمّا في الناقصةِ فذلكَ ضعيفٌ؛ " لأنَّ الكاملةَ أكثرُ استعمالاً "[150]. ومهما يكنْ من أمرٍ فإنَّ حذفَ ألفِ الوصلِ في هذا الموضعِ إنّما هو تمثيلٌ للمنطوقِ، فكُتبتِ الكلمةُ على مُرادِ الأصلِ.

2 . حذفُ ألفِ (ما) الاستفهاميّة: ناقشَ الفرّاءُ حذفَ الألفِ من (ما) الاستفهاميةِ إذا كانَ قبلَها حرفُ خفضٍ، فذكرَ أنَّ (ما) إذا كانتْ في معنى (أيّ)، ووُصلتْ بحرفِ خفضٍ حُذفتْ ألفُها؛ للفرقِ بينَ الاستفهامِ والخبرِ[151]، وذكرَ أيضًا أنَّ إثباتَ الألفِ صحيحٌ صوابٌ مُستندًا إلى كلامِ العربِ. قالَ مُفسّرًا قولَهُ تعالى: {وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ}[152]: "نَقَصَتِ الألفُ من قولِهِ: (بِمَ)؛ لأنّها في معنى بأيِّ شيءٍ يرجعُ المرسلُونَ، وإذا كانتْ (ما) في موضعِ (أيّ)، ثُمَّ وَصلتَ بحرفٍ خافضٍ نَقصتِ الألفَ من (ما)؛ ليَعرفَ الاستفهامَ من الخبرِ[153]. ومن ذلكَ {فِيمَ كُنتُمْ}[154]، و {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ}[155]، وإنْ أَتْمَمْتَها فَصَوابٌ. وأنشدَني المُفضّلُ[156]:

إنّا قَتلنَا بقتلانَا سَرَاتَكُم أَهلَ اللوَاءِ فَفِيما يَكثُرُ القَتْلُ

وأنشدني المُفضّلُ أيضًا[157]:

عَلى ما قامَ يَشتمُنا لَئِيمٌ كَخنزيرٍ تَمَرّغَ في رَمَادِ "[158].

وقالَ وقد وقفَ على قولِهُ عزَّ وجلَّ: {بِما غفرَ لِي رَبِّي}[159]: " و (بما) تكونُ في موضعِ (الذي)، وتكونُ (ما) و (غفر) في موضعِ مصدرٍ. ولو جعلتَ (ما) في معنى (أيّ) كانَ صوابًا. يكونُ المعنى: ليتَهم يعلمونَ بأيِّ شيءٍ غَفرَ لي ربّي.

---

[144] الصولي: أدب الكتاب ص 34. وقد نقلَ مجملَ كلامِ الفراءِ من غيرِ أن يُشير إلى ذلك.

[145] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 77. وقد عدّ هذا الحذفَ شاذًا عن القياس.

[146] ابن الدهان: باب الهجاء ص 9.

[147] الصقلي: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص 258.

[148] الرازي: مفاتيح الغيب 144/1.

[149] عبد العليم إبراهيم: الإملاء والترقيم في الكتابة العربية ص 76، وفتحي الخولي: دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية ص 61.

[150] الشيخ حسين والي: كتاب الإملاء ص 117 . 118.

[151] وذكر القلقشندي في (صبح الأعشى 190/3) أنَّ حرفَ الجرِّ يصيرُ عِوضًا من الألفِ المحذوفةِ.

[152] النمل الآية 35.

[153] وذكر الاستراباذيّ في (شرح الكافية 54/2) علّةً أخرى في حذفِ ألف (ما) الاستفهامية، قال: " وذلك لأنّ لها صدرَ الكلامِ؛ لكونها استفهامًا، ولم يمكنْ تأخيرُ الجارِ عنها فقُدّمَ عليها، وركّبَ معَها حتى يصيرَ المجموعُ ككلمةٍ موضوعةٍ للاستفهامِ، فلا يسقطُ الاستفهامُ عن مرتبةِ التصدّرِ، وجعل حذف الألفِ دليل التركيبِ ".

[154] النساء الآية 97.

[155] النبأ الآية 1.

[156] البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص 255.

[157] البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في شرح ديوانه ص 199.

[158] الفراء: معاني القرآن 292/2.

[159] يس الآية 27.

ولو كانَ كذلكَ لجازَ فيه: بمَ غفرَ لي ربّي، بنقصانِ الألفِ، كما تقولُ: سَلْ عمَّ شئتَ، وكما قالَ: {فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ}، وقد أتمّها الشاعرُ، وهيَ استفهامٌ، فقالَ: إنّا قتلنا ..."[160].

فالفرّاءُ، كما ترى، سَاوَى بينَ حذفِ ألفِ (ما) الاستفهاميةِ المسبوقةِ بحرفِ خفضٍ وإثباتِها[161].

وخالف الكسائيُّ[162] الفراءَ في إثباتِ ألفِ (ما) إذا أُدخلَ عليها حرفُ الجرِّ، فقد منعَ أنْ تكونَ (ما) في قولِه: {بِما غفرَ لِي رَبِّي} بمعنى أيّ، إذ لو كانتْ كذلك لقالَ: بِمَ، من غيرِ ألفٍ[163]، ووافقَ الفرّاءَ أبو بكرٍ الأنباريُّ، فذكرَ أنَّ في (ما) الاستفهاميّةِ أربعَ لغاتٍ إذا دخلَ عليهَا خافضٌ، أفصحُهنَّ لِمَ، ولِمْ، ولِمَا، ولِمَهْ[164].

ووافقَه أيضًا الزمخشريُّ في قولِه تعالى: {بِما غفرَ لِي رَبِّي} فأجازَ إثباتَ الألفِ، قالَ: " ويحتملُ أنْ تكونَ استفهاميّةً: يعني بأيِّ شيءٍ غَفرَ لِي ربّي ... إلاّ أنّ قولَكَ بِمَ غفرَ لِي، بطرحِ الألفِ أجودُ، وإنْ كانَ إثباتُها جائزًا، يُقالُ: قد علمتُ بِما صنعتَ هذا ؟ أي بأيِّ شيءٍ صنعتَ، وبِمَ صنعتَ "[165]. ولكنَّ الزمخشريَّ كانَ ذكرَ في موضعٍ سابقٍ أنَّ إثباتَ الألفِ قليلٌ شاذٌّ، قالَ مُفسِّرًا قولَه تعالى: {قَالَ فَبِما أَغْوَيتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}[166]: " وقيلَ ما للاستفهامِ، كأنّه قيلَ: بأيّ شيءٍ أغويتَني، ثمَّ ابْتدأَ لأقعُدنَّ، وإثباتُ الألفِ إذا أُدخلَ حرفُ الجرِّ على (ما) الاستفهاميّةِ قليلٌ شاذٌّ "[167].

وقد وصفَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ إجازَةَ الفرّاءِ إثباتَ ألفِ ما في الاستفهامِ بالشُّذوذِ، قالَ في أثناءِ وقُوفِه على الآيةِ نفسِها: " والأصلُ (بِما)، حُذفتِ الألفُ فرقًا بينَ الاستفهامِ والخبرِ، وإنّما يكونُ هذا إذا كانَ قبلَ (ما) حرفُ جرٍّ، تقولُ في الخبرِ: رَغِبْتُ فِيما عندَكَ، فتُثبتُ فيما عندَكَ الألفَ لا غيرُ. وتقول في الاستفهامِ: فِيمَ نَظرتَ ؟ فتحذفُ الألفَ، وأجازَ الفرّاءُ إثباتَها في الاستفهامِ، وهذا من الشّذوذِ التي جاءَ القرآنُ بخلافِها "[168]. وقالَ ابنُ هشامٍ: " ويجبُ حذفُ ألفِ (ما) الاستفهاميةِ إذا جُرّتْ، وإبقاءُ الفتحةِ دليلاً عليها ... وكما لا تُحذفَ الألفُ في الخبرِ، لا تثبُتُ في الاستفهامِ، وأمّا قراءةُ عكرمةَ وعيسى[169] {عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ} فنادرٌ، وأمّا قولُ حَسّانَ: على ما ... فضرورةٌ "[170].

وذكرَ السّمينُ الحلبيُّ أنَّ إثباتَ الألفِ ضعيفٌ عندَ بعضِهم، أو ضرورةٌ عندَ آخرينَ[171].

وفي ظنّي أنَّ رأْيَ الفرّاءِ في جوازِ إثباتِ الألفِ في (ما) بمعنَى الاستفهامِ، معَ اتّصالِها بحرفِ الخفضِ، ليسَ بشاذٍ، ولا ضرورةً، إذ إنَّ ذلكَ لغةٌ لبعضِ العربِ[172]، ثُمَّ إنَّ السياقَ نفسَه يفرُقُ، في الأعمِّ الأغلبِ، بينَ (ما) في الاستفهامِ والخبرِ، إذا انعدمَ التفريقُ بينَهما بالهجاءِ[173].

---

[160] الفراء: معاني القرآن 374/2 . 375.

[161] وينظر: الفراء: معاني القرآن 466/1.

[162] وهذا يبطل حكايةَ جوازِ ثبوتِ الألفِ عن الكوفيينَ كافّةً، كما في صبح الأعشى للقلقشندي. ينظر 190/3.

[163] ابن الشجري: الأمالي الشجرية 239/2، والهروي: الأزهية في علم الحروف ص 85، وأبو حيان: البحر المحيط 330/7.

[164] أبو بكر الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس 382/2. وينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 202 . 203.

[165] الزمخشري: الكشاف 320/3.

[166] الأعراف الآية 16.

[167] الزمخشري: الكشاف 70/2.

[168] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 210/3 . 211.

[169] وقرأ بها أيضا عبد الله وأبيّ. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 8410.

[170] ابن هشام: مغني اللبيب ص 394.

[171] السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المبين 241/3. وينظر: 479/5 . 480، والبغدادي: خزانة الأدب 538/2، والسيوطي: شرح شواهد المغني 710/2.

[172] الهروي: الأزهية في علم الحروف ص 86، والبغدادي: خزانة الأدب 538/2،

ولعلّه من المناسبِ أنْ نشيرَ إلى أنَّ الفرّاءَ ذهبِ إلى أنَّ (كم) أصلُها (ما) الاستفهاميةُ، دخلَ عليه الكافُ، ثمَّ حُذفتْ ألفُ (ما) لكثرتِها في الكلامِ، فسكنتْ ميمُها[174].

3 . حذف ألفِ (ما) الموصولةِ: نقلَ ابنَ الدهانِ عن الكسائيِّ أنَّه يُجيزُ حذفَ ألفِ (ما) الموصولةِ إذا دخلَ عليها حرفُ الجرِّ (عن)، ويصلُهما في الكتابةِ معًا، فيكتُبُ: سَلْ عَمَّ شئتَ، وعَمَّ تشاءُ، كما يجيزُ إثباتَها ووصلِهما أيضًا، فيكتُبُ: سلْ عما بدا لك. وذكرَ ابنُ الدهانِ أنَّ هذا طريف[175].

4 . حذفُ الألفِ من الرّحمنِ وسليمنَ: أشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ العربَ تُسقطُ الألفَ من الرحمنِ وسليمنَ في الخطِّ، وهي فيهما تثبتُ في النطقِ والقراءةِ. قالَ: " ألا ترى أنّهم يكتبُونَ الرّحمنَ وسُليمنَ بطرحِ الألفِ، والقراءةُ بإثباتِها "[176]. وقالَ في موضعٍ تالٍ: "كما أسقطُوا الألفَ من سَليمنَ وأشباهه"[177].

ولم أجدْ في (معاني القرآنِ) ما يُفسِّرُ (أشباهَهُ) من قولِهِ: "كما أسقطُوا الألفَ من سُليمنَ وأشباهه". ولعلَّ المقصودَ بها الأعلامُ الأعجميّةُ ممّا زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ، وكثُرَ استعمالُهُ، كهرُونَ وإبرهيمَ وإسمعيلَ وإسحقَ وعمرَانَ ولُقمان، فهذه الأسماءُ تُحذفُ الألفُ منها اتّفاقًا[178]، وأمّا داودُ وطالوتُ وجالوتُ وياجوجُ وماجوجُ فلا تحذفُ ألفُه اتُفاقًا[179]، لقلّةِ استعمالِه، وعدمِ التسميةِ بهِ كثيرًا، إلاّ داودَ فإنَّ ألفَه لا تحذفُ وإنْ كثرَ استعمالُه؛ " لأنَّ الألفَ لو حُذفتْ، وقد حُذفَت منه إحدى الواوين؛ لاختلَّ الحرفُ "[180]. وأمّا الأعلامُ العربيّةُ التي يكثُرُ استعمالُها كمالكِ وخالدٍ وصالحٍ، فقد ذكرَ ثعلبٌ أنّه يجوزُ إثباتُ إلفِها وحذفُها[181].

ويشترطُ بعضُهم لوجوبِ الحذفِ أنْ تكونَ كلمةُ الرّحمنِ علمًا مقرونًا بـ (أل)[182]، وهو ظاهرُ قولِ الفرّاءِ: " ألا ترى أنّهم يكتبُونَ الرّحمنَ ". واكتفى الصوليُّ بأنْ ذكرَ أنّهم "كتبُوا الرحمنَ بغيرِ ألفٍ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، وأنّ المعنى لا يخلُّ "[183].

5 . حذف ألفِ الوصلِ من (ال) والهمزةِ من (الأيكةِ): ناقشَ الفرّاءُ هجاءَ (الأيكةِ) في القرآنِ الكريمِ[184] في موضعينِ في (معاني القرآنِ)، فذكرَ في أحدهما[185] أنّها كُتِبَتْ في الشّعراءِ وفي ص~ (ليكة)، بتركِ الهمزِ، وسقوطِ الألفِ لتحرُّكِ اللامِ، وذكرَ في الموضعِ الثاني[186] أنّهم أسقطُوا الألفينِ منها فكتبُوها مرّةً (ليكة)، وأخرى الأيكة، وذكرَ أنّ القراءةَ فيها يَنبغِي أنْ

---

[173] ويشترط أهلُ العربيةِ في هذا الحذفِ ألاّ يجيءَ (ذا) بعدَ (ما) الاستفهاميةِ الداخلِ عليها حرفُ الجرّ، فإذا جاءَ (ذا) فلا تحذفُ الألفُ من (ما)، نحو: بماذا تشتغلُ ؟ لأنّ (ما) صار معَ (ذا) ككلمةٍ واحدةٍ، فصارَ الألفُ كأنّه في وسطِ الكلمة، والحذفِ في الوسطِ قليلٌ. ينظر: الاستراباذي: شرح الكافية 54/2.

[174] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[175] ابن الدهان: باب الهجاء ص 23.

[176] الفراء: معاني القرآن 188/1.

[177] الفراء: معاني القرآن 160/3.

[178] الداني: المقنع ص 21.

[179] الضباع: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين ص 38.

[180] ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 191. وأمّا إسرائيل وهاروت وماروت وقارون ففيها خلافٌ، فاختار بعضُهم الحذفَ وبعضهم شهّر الإثباتَ. ينظر: الضباع: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين ص 38، والداني: المقنع ص 21 . 22 .

[181] السيوطي: همع الهوامع 240/2.

[182] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 79، والقلقشندي: صبح الأعشى 182/3، وعبد العليم إبراهيم: الإملاء والترقيم ص 77. وقالَ ابنُ قتيبةَ في (أدب الكاتب ص 192): " وكتبُوا الرحمن بغيرِ ألفٍ حينَ أثبتوا الألفَ واللامَ، وإذا حذفت الألف واللام فأحبُّ إلي أن يُعيدُوا الألفَ، فيكتبُوا رحمانَ الدنيا والآخرةَ ".

[183] الصولي: أدب الكتاب ص 36.

[184] سورة الحجر الآية 78، والشعراء الآية 176، و ص~ الآية 13، و ق الآية 14.

[185] الفراء: معاني القرآن 91/2.

[186] الفراء: معاني القرآن 89/1. وينظر: الداني: المقنع ص 21، والمهدويّ: كتاب هجاء مصاحف الأمصار ص 106.

تكونَ بالألفِ واللامِ على التّمامِ. وهو بذلكَ كأنّه يردُّ قراءةَ من قرأ[187] {لَيْكة}، بفتحِ اللامِ، وسكونِ الياءِ، وفتحِ التاءِ في الموضعينِ اللذينِ سقطَ فيها الألفانِ.

وأشارَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ إلى هجاءِ (ليكةِ) في الشّعراءِ وفي ص~، فذكرَ أنّها كُتبتْ في الخطِّ بغيرِ ألفٍ، وأنّ الأصلَ (الأيكة)، فخفِّفتِ الهمزةُ فأُلقيتْ حركتُها على اللامِ، وسقطتْ، فتحركتِ اللامُ، وسقطتِ ألفُ الوصلِ لتحرُّكِ اللامِ، وأنَّ ذلكَ على لغةِ مَن قالَ: جاءني صاحبُ زيدٍ لَسْودُ[188]. وذكرَ الفارسيُّ أنَّ تخفيفَ الهمزةِ بإلقاءِ حركتِها على اللامِ، وإسقاطِها مشهورٌ عن نافعٍ، وأنَّ ذلكَ قياسٌ مستمرٌّ في الهمزةِ المتحرّكةِ إذا خُفِّفتْ وقبلَها ساكنٌ غيرُ الألفِ، كما ذكرَ أنّ في تخفيفِ الهمزةِ بإلقاءِ حركتِها على لامِ المعرفةِ وإسقاطِها لغتينِ؛ حذفِ همزةِ الوصلِ، فتقولُ: لحْمَر، وإثباتِها، وإنْ تحرّك ما بعدها، فتقولُ: الحَمر[189].

وبينَ النّحاةِ خلافٌ في منعَ (ليكة) من الصرفِ إذا حُذفُ همزةُ الوصلِ من (ال) والهمزةُ من (الأيكة). فمنهم من يمنعُها من الصرفِ للتعريفِ والعلميّةِ، ويعدُّ اللامَ أصليّةً، وأنّ وزنَها فَعَلةٌ[190]، ومنهم من يصرفُها، ويعدُّ اللامَ للتعريفِ[191].

6 . حذفُ ألفِ الوصلِ إذا دخلتْ عليها ألفُ الاستفهامِ: ناقشَ الفرّاءُ دخولَ ألفِ الاستفهامِ على ألفِ الوصلِ المكسورةِ والمفتوحةِ، وبيّنَ أثرَ ذلك في اللّفظِ والخطِّ. فذكرَ أنَّ ألفَ الاستفهامِ إذا دخلتْ على ألفِ الوصلِ المكسورةِ حُذفتْ ألفُ الوصلِ من الكتابِ؛ لأنّها زائدةٌ تذهبُ في الوصلِ، وثبتَتْ ألفُ الاستفهامِ مفتوحةً، وتقطعُ في الوصلِ والقطعِ ، ولا يجوزُ كسرُها، ولا مدُّها، وأمّا إذا دخلتَ على ألفِ الوصلِ المفتوحةِ، التي هي ألفُ (أل)، فتثبتُ الألفانِ معا مدةً؛ للفرقِ بينَ الاستفهامِ والخبرِ؛ ولا يجوزُ حذفُ ألفِ الوصلِ؛ لأنّها لو حُذِفتْ لانعدمَ الفارقُ بينَهما. قالَ مُفسّرًا قولَهُ عزَّ وجلَّ: {أَفْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا}[192]: " هذهِ الألفُ استفهامٌ. فهيَ مقطوعةٌ في القطعِ والوصلِ؛ لأنّها ألفُ الاستفهامِ، ذهبتِ الألفُ التي بعدَها؛ لأنّها خفيفةٌ زائدةٌ، تذهبُ في اتّصالِ الكلامِ. وكذلكَ قولُهُ: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ}[193]، وقولُه: {أَسْتَكْبَرْتَ}[194] ... وقولُه: {أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ}[195]، ولا يجوزُ أنْ تكسرَ الألفَ ها هنا؛ لأنَّ الاستفهامَ يذهبُ. فإنْ قلتَ: هَلاّ إذا اجتمعَتْ ألفانِ طوّلتَ كما قالَ: {آلذَّكَرَيْنِ}[196] {آلآنَ}[197] ؟ قلت: إنّما طُوِّلتِ الألفُ في الآنَ وشِبهِه؛ لأنَّ ألفَها كانتْ مفتوحةً، فلو أذهَبْتَها لم تجدْ بينَ الاستفهامِ والخبرِ فرقًا، فجعَلَ تطويلَ الألفِ فرقًا بينَ الاستفهامِ والخبرِ، وقولُهُ: {أَفْتَرَى} كانتْ ألفُها مكسورةً، وألفُ الاستفهامِ مفتوحة فافترَقَا، ولم يحتاجَا إلى تطويلِ الألفِ[198]".

---

[187] هي قراءة الحرميين وابن عامر. ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 32/2.

[188] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 388/2، و 190/3. وينظر: الداني: المقنع ص 21.

[189] الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع 1/ 296 . 297.

[190] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 216/2.

[191] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 190/3.

[192] سبأ الآية 8.

[193] المنافقون الآية 6.

[194] ص~ الآية 57.

[195] الصّافات الآية 153.

[196] الأنعام الآية 143.

[197] يونس الآية 91.

[198] الفراء: معاني القرآن 354/2. وينظر في المسألة: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 187 . 188. والغريبُ أنّ القلقشندي ذكرَ أنّ الألفَ في نحو أاصطفى وأاسمك تحذفُ وتمدّ برسمها على هذه الصورة: آصطفى، وآسمك. ينظر صبح الأعشى 189/3 . 190.

وناقشَ الفرّاءُ المسألةَ بعدًا في موضعين؛ الأوّل إذ فسّرَ قولَهُ تعالى: {أَصْطَفَى البَنات عَلَى البَنينَ}[199]، والثاني إذ فسّرَ قولَهُ تعالى: {أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا}[200]، فأجازَ فيهما طرحَ ألفِ الاستفهامِ، أو طرحَ ألفِ الوصلِ؛ وذلكَ لأنَّ الاستفهامَ في الآية الأولى للتوبيخِ، وفي الثانية للتعجّبِ والتوبيخِ. قالَ في الموضعِ الأوّلِ: " استفهامٌ، وفيهِ توبيخٌ لهم. وقد تطرحُ ألفُ الاستفهامِ من التوبيخِ. ومثلُهُ: {أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ}[201]، يُستفهمُ بها، ولا يُستفهمُ، ومعناهما جميعًا واحدٌ. وألفُ (اصْطَفَى) إذا لم يُستفهم بها تذهبُ في اتّصالِ الكلامِ، وتبتدئُها بالكسرِ "[202]. وقال في الموضعِ الثاني: " فقرأَ أصحابَ عبدِ اللهِ بغيرِ استفهامٍ، واستفهمَ الحسنَ وعاصمَ وأهلَ المدينةِ، وهو من الاستفهامِ الذي معناهُ التعجّبُ والتوبيخُ، فهو يجوزُ بالاستفهامِ وبطرحِهِ "[203]. ومذهبُه هذا مبنيٌّ على قولِه: إنَّ التوبيخَ يكونُ بألفِ الاستفهامِ أو بغيرِها[204].

ونُقلَ عن ثعلبٍ حذفُ ألفِ الوصلِ المفتوحةِ والاكتفاءُ بألفِ الاستفهامِ عنها[205].

7 . حذفُ ألفِ القطعِ إذا دخلتْ عليها ألفُ الاستفهامِ: إذا دخلتْ ألفُ الاستفهامِ على ألفِ قطعٍ مثل قولِه تعالى: {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ}[206]، فقد ذكرَ السيوطيُّ أنّها تُرسمُ بألفٍ واحدةٍ، وتحذفُ الأخرى، وفقَ كتابِها في المصحفِ، ونقلَ خلافًا بينَ الكسائيِّ والفراءِ في أيّتِهما المحذوفةِ. فعنِ الفراءِ . وتابعهُ ثعلبٌ وابنُ كيسان[207] . أنَّ المحذوفةَ هي ألفُ القطعِ؛ لأنَّ الاستثقالَ حصلَ بها، ولأنّها تُسهّلُ، وما يُسهّلُ أولى بالحذفِ، ولأنَّ الأولى حرفُ معنًى، وهو أولى بالثّبوتِ، وعن الكسائيِّ أنَّ المحذوفةَ الأولى؛ لأنَّ الأصليّةَ أولى بالثّبوتِ[208].

ووقفتُ على كلامِ الفرّاءِ في (معاني القرآنِ) في هذه الآيةِ فألفيتُهُ يُثبتُ الألفين، بلْ يُجيزُ وجهًا آخرَ هو زيادةُ مدّةٍ بينَ الألفينِ، ويحكي ذلكَ عن بني تميمٍ. قالَ: " وقولُهُ: {أَأَمِنْتُمْ} يجوزُ فيهِ أنْ تجعلَ بينَ الألفينِ ألفًا غيرَ مهموزةٍ، كما يُقالُ آانتم، آإذا متنا كذلكَ، فافعلْ بكلِّ همزتينِ تحرّكتا، فزِدْ بينَهما مدّةً، وهي من لغةِ بني تميمٍ "[209].

فلو كانتْ ثلاثُ ألفاتٍ، كقولِه تعالى: {أَآلِهَتُنَا خيرٌ}[210]، فنصَّ ثعلبٌ على أنّها تُكتبُ بواحدةٍ، واختلفَ في الثابتةِ، فقالَ الفرّاءُ وثعلبٌ إنّها ألفُ الاستفهامِ؛ لكونِها حرفَ معنًى، وحكى الفرّاءُ عن الكسائيِّ أنّها الأصليّةُ[211].

8 . حذفُ ألفِ الاستفهامِ في غيرِ ما سبقَ: يذكرُ النحويّونَ أنّ ألفَ الاستفهامِ لا يصحُّ حذفُها؛ لأنّها تُحدثُ معنًى، إلاّ أنْ يكونَ في الكلامِ (أم)، فيجوزَ ذلكَ في الشعرِ. ونقلَ بعضُهم عن الفرّاءِ أنّه أجازَ حذفَها في أفعالِ الشكِّ، وأنّه حكى: ترى زيدًا منطلقًا، بمعنى أترى، وأنَّ جميعَ النحويّينَ خالفُوهُ في ذلكَ[212].

---

[199] الصّافات الآية 153.

[200] ص~ الآية 63.

[201] الأحقاف الآية 20.

[202] الفراء: معاني القرآن 394/2.

[203] الفراء: معاني القرآن 411/2.

[204] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 444/3. وينظر أيضًا 176/3 . 177.

[205] السيوطي: همع الهوامع 235/2.

[206] الملك الآية 16.

[207] الداني: المقنع ص 24.

[208] السيوطي: الأشباه والنظائر 39/1 . 40.

[209] الفراء: معاني القرآن 171/3.

[210] الزخرف الآية 58. ورسمت في القرآن {ءألهتنا).

[211] الداني: المقنع ص 24، والقلقشندي: صبح الأعشى 211/3.

[212] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 176/3 . 177، وأبو حيان: البحر المحيط 11/7.

9 . وممّا يتّصلُ بحذفِ ألفِ الاستفهامِ، وليسَ من السابقِ، أنَّ الفرّاءَ حكمَ على (أَوَ) من قولِه تعالى: {أَوَلَو كَانَ آباؤُهم}[213] أنّها واوُ العطفِ وهمزةُ الاستفهامِ، وليستْ بـ (أو) العاطفةِ التي واوُها ساكنةٌ؛ لأنَّ همزةَ الاستفهامِ تسقطُ من الهجاءِ، وهمزةَ أوْ لا تسقُطُ، قالَ: " تنصبُ هذه الواوَ؛ لأنّها واوُ عطفٍ أدخلتْ عليها ألفُ الاستفهامِ، وليستْ بـ (أوْ) التي واوُها ساكنة؛ لأنَّ الألف من (أَو) لا يجوز إسقاطُها، وألفُ الاستفهامِ تسقطُ؛ فتقولُ: ولو كان، أولو كان، إذا اسْتفهمتَ "[214].

ثانيا . حذف الواو:

وقفَ الفرّاءُ في كتابِه (معاني القرآن) على آياتٍ حُذِفَ من هجائِها الواوُ، والأصلُ أنْ تَثبتَ؛ لأنَّ الموضعَ ليسَ موضعَ حذفٍ، وإنّما كانَ حذفُها لعلّةٍ وسببٍ، وإثباتُها وحذفُها صحيحٌ صوابٌ. والواوُ المحذوفةُ لا تخلو أنْ تكونَ عينًا، أو لامًا، أو ضميرَ جماعة. وهذه جملةُ ما جاءَ لديه في هذا السياق.

1 . حذفُ الواوِ عينًا من (أكُونَ) و (قُولا). وقفَ الفرّاءُ على قولِه تعالى: {لَولا أَخَّرتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ}[215]، فقالَ: " يُقالُ: كيفَ جزمَ (وأكنْ)، وهي مردودةٌ على فعلٍ منصوبٍ ؟ فالجوابُ في ذلكَ أنَّ (الفاءَ) لو لم تكنْ في (فأصدّقَ) كانتْ مجزومةً، فلمّا رددتَ (وأكنْ) رددتَ على تأويلِ الفعلِ، لو لم تكنْ فيه الفاءُ، ومن أثبتَ الواوَ ردّهُ على الفعلِ الظاهرِ فنصبَهُ، وهيَ في قراءةِ عبدِ اللهِ {وأَكُونَ من الصَّالحينَ}. وقد يجوزُ نصبُها في قراءتِنا، وإنْ لم تكنْ فيها الواوُ؛ لأنَّ العربَ قد تُسقطُ الواوَ من بعضِ الهجاءِ، كما أسقطُوا الألفَ من سُليمنَ وأشباهِه، ورأيتُ في بعضِ مصاحفِ عبدِ اللهِ: فقُولا: فَقُلا، بغيرِ واوٍ "[216].

وقد ألحَ الفرّاءُ على أنَّ العربَ قد تُسقطُ الواوَ من الكتابِ، وأنَّ ذلكَ كثيرٌ مستعملٌ في الكلامِ. قالَ في الآيةِ نفسِها، في موضعٍ سابقٍ: " رددتَ (وأكنْ) على موضعِ الفاءِ؛ لأنّها في محلِّ جزمٍ. والنصبُ على أنْ تردّهُ على ما بعدَها، فتقولُ: (وأكونَ)، وهي في قراءةِ عبدِ اللهِ بنِ مسعُودٍ (وأكونَ) بالواوِ، وقد قرأَ بها بعضُ القُرّاءِ. قالَ: وأرى ذلكَ صوابًا[217]؛ لأنَّ الواوَ ربّما حذفتْ من الكتابِ، وهي تُرادُ؛ لكثرةِ ما تنقصُ وتزادُ في الكلامِ "[218].

وإذا كانَ الفرّاءُ قد دفعَ ما يَرِدُ على قراءةِ (وأكونَ) أنّها مخالفةٌ لرسمِ المصحفِ، واستصوَبَها، إلاّ أنّه عادَ فذكرَ أنَّ زيادةَ الواوِ في الكتابِ ليسَ مما يَستحبُّ عندَه. قالَ: " وقرأَ {فأصّدّقَ وأكونَ} فزادَ واوًا في الكتابِ. ولستَ أستحبُّ ذلكَ "[219].

2 . حذفُها لامًا وذلكَ في الأفعالِ المرفوعةِ المتلُوّةِ باللامِ الساكنةِ. سبقَ قبلَ قليلٍ أنَّ الفرّاءَ أشارَ إلى أنَّ الواوَ كثيرًا ما تُنْقَصُ من الكلامِ، غيرَ أنَّ هذا السُّقوطَ كثيرٌ جائزٌ مقيسٌ إذا سكنتِ الواوُ، وكانَ ما قبلَها مضمومًا، فتُحذفُ الواوُ وتكونُ الضمّةُ مُجزئةً عنها. قالَ: " ... وهوَ كثيرٌ يكتفى من الياءِ بكسرةِ ما قبلَها، ومن الواوِ بضمّةِ ما قبلَها؛ مثل قولِه: {سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ}[220]، و {وَيَدْعُ الإِنسانُ}[221] وما أشبهُه "[222]. وقالَ: " وكلُّ ياءٍ أو واوٍ تَسكُنان، وما قبلَ الواوِ

---

[213] البقرة الآية 170.

[214] الفراء: معاني القرآن 98/1.

[215] المنافقون الآية 10.

[216] الفراء: معاني القرآن 160/3.

[217] فالفراءُ، كما ترى، استصوبَ هذه القراءةَ، ودفعَ ما يرد عليها أنها مخالفة لرسم المصحف، فليسَ فيه (وأكون) بالواو، ووجه ذلك عنده أن الواو قد تحذف في الرسم، وهي ثابتة في اللفظ، ولكنه في موضعٍ ثالثٍ ناقش هذه القراءة، فذكرَ أنّ القارئَ زاد واوًا في الكتابِ، ثمّ: " ولستَ أستحبُّ ذلكَ "

[218] الفراء: معاني القرآن 87/1 . 88.

[219] الفراء: معاني القرآن 294/2.

[220] العلق الآية 18.

مضمومٌ، وما قبلَ الياءِ مكسورٌ، فإنَّ العربَ تحذِفُهما، وتَجتزِئُ بالضمّةِ من الواوِ، وبالكسرةِ من الياءِ "[223]. وقالَ معلّقًا على قولِهِ تعالى: {وَيَدْعُ الإِنْسَانُ}: " حُذِفتِ الواوُ منها في اللفظِ، ولم تحذفْ في المعنَى؛ لأنّها في موضعِ رفعٍ، فكانَ حذفَها باستقبالِها اللامَ الساكنةَ. ومثلُها {سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ}، و {سَوفَ يُؤتِ اللهُ المؤمِنِينَ}[224]... ولو كنَّ بالياءِ والواوِ كانَ صوابًا "[225].

فالحذفُ، إذاً كما ذكرَ الفرّاءُ، لا يعدو أنْ يكونَ في اللفظِ، وأمّا في المعنى فالواوُ ثابتةٌ غيرُ محذوفةٍ؛ لأنّها في موضعِ رفعٍ[226]، " والقراءةَ على نيّةِ إثباتِ الواوِ "[227]. وهو حذفٌ جائزٌ سببَهُ أنَّ الواوَ ساكنةٌ استقبلَها لامٌ ساكنةٌ[228].

ويرى بعضُهم أنَّ العلّةَ في مثلِ هذا الحذفِ أنَّ اللبسَ مأمونٌ، فذكرُ الفاعلِ يمنعُ أنْ يكونَ الفاعلُ جماعةً، فلا يحصلُ اللبسُ، بخلافِ نحو: لا تضربُوا الرجلَ؛ " فإنَّه لو حُذفَ لالتبسَ الجمعُ فيهِ بالواحدِ "[229]. وذكرَ ابنُ الدهانِ أنّهم حملُوا الخطَ على اللفظِ، وأنّهم لم يعتبرُوا صورةَ الابتداءِ والانفصالِ، وأنَّ الإثباتَ أولى[230].

3 . حذفُ واوِ الضميرِ: ذكرَ الفراءُ أنَّ العربَ قد تسقطُ من الهجاءِ واوَ ضميرِ الجماعةِ، إذا كانَ ما قبلَها مضمومًا، يكتفونَ بالضمّةِ التي قبلَها، وذكرَ أنَّ ذلكَ لغةٌ في هَوازِن وعُليا قَيس. قالَ: " وقد تُسقطُ العربُ الواوَ، وهيَ واوُ جَماعٍ، اكْتُفِيَ بالضمّةِ قبلَها، فقالُوا في ضربُوا: قد ضَرَبُ، وفي قالُوا: قد قالُ، في هَوازِن وعُليا قَيس، أنشدني بعضُهم[231]:

إذا ما شَاءُ ضرُّوا من أرادُوا ولا يَألُو لهم أحدٌ ضِرارا

... وأنشدني بعضُهم[232]:

فلو أنَّ الأطبّا كانُ عندي وكانَ معَ الأطبّاءِ الأُساةُ "[233].

وما عدّه الفرّاءُ لغةً، جعلَهُ آخرونَ ضرورةً شعريّةً[234]؛ لأنّ حذفَ الواوِ يؤدّي إلى التباسِ الجمعِ فيهِ بالواحدِ[235].

4 . حذفُ مدّةِ ضميرِ الغائبِ: قالَ الفرّاءُ: "ومن العربِ مَن يُحرّكُ الهاءَ حركةً بلا واوٍ، فيقولُ: ضربُهُ (بلا واو) ضربًا شديدًا، والوجهُ الأكثرُ أنْ توصلَ بواوٍ فيُقالُ: كلّمتهو كلامًا على هذا البناءِ، وقد قالَ الشاعرُ في حذفِ الواوِ[236]:

أَنَا ابْنُ كِلابٍ وَابْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ قِنَاعُهُ مَغْطِيًّا فَإِنِّي لَمُجْتَلِي

---

[221] الإسراء الآية 11.

[222] الفراء: معاني القرآن 90/1 . 91.

[223] الفراء: معاني القرآن 27/2.

[224] النساء الآية 146.

[225] الفراء: معاني القرآن 117/2 . 118.

[226] وينظر أيضا: الفراء: معاني القرآن 23/3.

[227] الفراء: معاني القرآن 88/1.

[228] وينظر أيضا: الفراء: معاني القرآن 337/1.

[229] القلقشندي: صبح الأعشى 195/3.

[230] ابن الدهان: باب الهجاء ص 38.

[231] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في همع الهوامع للسيوطي 58/1، والإنصاف لأبي البركات الأنباري 386/1 وفيه: ولا يألوهم بدلا من: ولا يألو لهم.

[232] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب 88/1، وشرح المفصل لابن يعيش 5/7، و 80/8.

[233] الفراء: معاني القرآن 91/1. وينظر: ثعلب: مجالس ثعلب 88/1.

[234] الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 72 546/2، والبغدادي: خزانة الأدب 385/2.

[235] القلقشندي: صبح الأعشى 195/3.

[236] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف لأبي البركات الأنباري 518/2، والممتنع في التصريف لابن عصفور 727/2.

وأمّا إذا سكنَ ما قبلَ الهاءِ، فإنّهم يختارُونَ حذفَ الواوِ من الهاءِ، فيقولُونَ: دَعْهُ يذهبُ، ومِنْهُ، وعَنْهُ، ولا يكادُونَ يقولُونَ: منهو ولا عنهو، فيصِلُونَ بواوٍ إذا سكنَ ما قبلَها؛ وذلكَ أنّهم لا يقدرُونَ على تسكينِ الهاءِ، وقبلَها حرفٌ ساكنٌ، فلمّا صارتْ متحرّكةً اكتفوا بحركتِها من الواوِ "[237].

وأشارَ إلى ذلكَ القلقشنديُّ فذكرَ أنَّ مدّةَ ضميرِ الغائبِ تحذفُ، وإنْ لُفظتْ، ويُكتبُ نحوُ: ضربتُه، بغيرِ واوٍ؛ " لأنّكَ إذا وقفتَ حذفتَها، ووقفتَ على الهاءِ ساكنةً "[238].

ثالثا . حذف الياء:

أسهبَ الفرّاءُ في الحديثِ عن حذفِ الياءِ التي في أواخرِ الكَلِمِ من الكتابةِ، وكانَ حديثُه شاملاً للياءِ، سواءٌ أكانتِ أصليةً أم للمتكلّمِ، أم للمؤنّثةِ.

1 . ذكرَ الفرّاءَ أنَّ العربَ تحذفُ الياءَ من آخرِ الكلامِ إذا كانَ ما قبلَها مكسورًا، اكتفاءً منها بالكسرةِ التّي قبلَها، سواءٌ أكانتْ معَها النونُ أم لم تكنْ، وذكرَ أنّ إثباتَها أيضًا صوابٌ صحيحٌ. قالَ في أثناءِ وقوفِه على قولِهِ تعالى: {فَلا تَخْشَوهُم واخشَونِي}[239]: " أُثبتتْ فيها الياءُ[240] ولم تثبتْ في غيرِها، وكلٌّ ذلكَ صوابٌ، وإنّما استجازوا حذفَ الياءِ؛ لأنَّ كسرةَ النونِ تدلُّ عليها،، وليستِ تهيَّبُ العربُ حذفَ الياءِ من آخرِ الكلامِ إذا كانَ ما قبلَها مكسورًا، من ذلكَ رَبِّي {أَكْرَمَنِ . و . أَهَانَنِ}[241] في سورةِ الفجرِ، وقولُهَ: {أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ}[242]، ومن غيرِ النونِ {المُنَادِ}[243]، و {الدَّاعِ}[244]، وهو كثيرٌ يكتفى من الياءِ بكسرةِ ما قبلَها ... وتفعلُ ذلكَ في ياءِ التّأنيثِ، كقولِ عنترةَ[245]:

إنَّ العَدُوَّ لهمْ إليكِ وسيلةٌ إنْ يأخذُوكِ تَكحَّلِي وتَخَضَّبِ

يحذفُونَ ياءَ التأنيثِ[246]، وهي دليلُ الأنثى، اكتفاءً بالكسرةِ "[247].

وفصّلَ في موضعٍ آخرَ هذا الحذفَ، وأتى بما يشبهُ التقعيدَ لحالِ الياءاتِ التي في أواخرِ الكلماتِ. فقرّرَ أنَّ للعربِ في الياءاتِ التي في أواخرِ الحروفِ الحذفَ والإثباتَ، وأنَّ مَن حذفَ " اكتفى بالكسرةِ التي قبلَها دليلاً عليها، وذلكَ أنّها كالصّلةِ، إذ سكنتْ وهي في آخرِ الحروفِ، واستُثقِلتْ فحُذفتْ "، وأنّ " مَن أتمّها فهو البناءُ والأصلُ " وذكرَ أنَّ العربَ تفعلُ ذلكَ في الياءِ سواءٌ أكانَ قبلها نونٌ أم لم يكنْ، وإذا لم يكنْ قبلها نونٌ فأكثرُ ما تحذفُ الياءَ في النداءِ؛ "لأنَّ النداءَ مستعملٌ كثيرٌ في الكلامِ ". ثمَّ ناقشَ حذفَ الياءِ ممّا كانَ منقوصًا؛ فذكرَ أنّه إذا كانَ نكرةً حذفتِ العربُ الياءَ، نحو: هذا قاضٍ ورامٍ وداعٍ؛ لاجتماعِ الساكنينِ، سكونِ الياءِ وسكونِ التنوينِ، وإذا كانَ معرفةً بالألفِ واللامِ، أثبتُوا

---

[237] الفراء: معاني القرآن 223/1 . 224.

[238] القلقشندي: صبح الأعشى 196/3.

[239] البقرة الآية 150.

[240] وينظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 192/2.

[241] الفجر الآيتان 15، و 16.

[242] النمل الآية 126.

[243] ق~ الآية 41.

[244] القمر الآيتان 6، و 8.

[245] البيت في ديوانه ص 20. ونسبه الجاحظ في (البيان والتبيين 317/3) في أبيات أخر إلى خزز بن لوذان.

[246] في حاشيته: " والحق أن لا حذفَ في البيتِ؛ لأنّ القافيةَ مطلقةٌ، والياءُ ثابتةٌ في اللفظِ، كما يجبُ أن تثبتَ في الكتابةِ. نعم هناك طريقة في الإنشاء تقطعُ الترنّمَ، فتسكن الياء.وقد روي أحد الأبياتِ التي منها هذا بالإسكان ".

[247] الفراء: معاني القرآن 90/1 . 91. وينظر أيضا 397/3.

الياءَ مرّةً وحذفُوها مرّةً أخرى، فمن الحذفِ قولُه تعالى: {مَن يَهْدِ اللهُ فهو المُهْتَدِ}[248]، ومن الإثباتِ قولُه تعالى: {فهو المُهتدِي}[249]، ثمَّ فضّلَ الفرّاءُ الإثباتَ معَ الألفِ واللامِ على الحذفِ، لأنَّ الألفَ واللامَ تُعاقبانِ النونَ[250]. وذكرُ ابنُ قتيبةَ أنَّ حذفَ الياءِ من المعرَّفِ بالألفِ واللامِ ليسَ مُستعملا إلا في كتابِ المُصحفِ[251].

2 . وذكرَ الفرّاءُ أيضًا أنَّ الياءَ تطرحُ من اللفظِ إذا وقعَ بعدَها الألفُ واللامُ، وذلكَ لأنَّها ساكنةٌ واللامُ ساكنةٌ، كقولِه تعالى: {إنِ الحكمُ إلا للهِ يقصُ الحقَّ}[252]، وقولِه: {فما تغنِ[253] النُّذُرَ}[254].

3 . وأشارَ القُرّاءُ إلى أنَّهم اختلفُوا في الكلماتِ التي يكونُ في أواخرِها ياءٌ وتحذفُ في الكتابِ، كقولِه تعالى: {أكرمنِ}، و {أهاننِ}، و {فما آتانِ اللهُ}[255]، فذكرَ أنَّ بعضهم يثبتُها وبعضهم يلقيها[256]، ومالَ هو إلى اتباعِ المصحفِ إذا وجدَ له وجهًا في العربيّةِ. قالَ وقد وقفَ على قولِه تعالى: {فمَا آتَانِ اللهُ}: " ولم يقلْ: فمَا آتَانِيَ اللهُ؛ لأنَّها محذوفةُ الياءِ من الكتابِ. فمَن كانَ ممَّن يستجيزَ الزيادةَ في القرآنِ من الياءِ والواوِ اللاتي يحذفنَ مثلَ قولِه: {ويَدْعَ الإنسانَ بالشرِّ}[257] فيُثبتُ الواوَ وليستْ في المُصحفِ، أو يقولُ: المنادي للمُنادِ، جازَ لهُ أنْ يقولَ في (أَتُمِدُّونَنِ) بإثباتِ الياءِ، وجازَ له أنْ يُحرّكَها إلى النصبِ، كما قيلَ: {وَمَالِيَ لا أَعْبُدُ}[258]، فكذلكَ يجوزُ (فما آتانِيَ اللهُ)، ولستُ أشتهي ذلكَ، ولا آخُذُ بهِ. اتِّباعُ المُصحفِ إذا وجدتُ لهُ وجهًا من كلامِ العربِ، وقراءةِ القُراءِ أحبُّ إليَّ من خلافِه "[259].

4 . وسَاوَى الفرّاءُ بينَ إثباتِ الياءِ وصلاً، وحذفِها وصلاً وفي القطعِ فيما كانَ في آخرِه ياءٌ محذوفةٌ في الكتابِ واعتلَّ للجميعِ. قالَ مُفسّرًا قولَهُ تعالى: {يومَ يَأْتِ اللهُ لا تَكَلَّمُ}[260]: "كُتبتْ بغيرِ الياءِ، وهو في موضعِ رفعٍ، فإنْ أَثبتَّ فيه الياءَ إذا وصلتَ القراءةَ كانَ صوابًا، وإنْ حذفتَها في القطعِ والوصلِ كانَ صوابًا. قد قرأَ بذلكَ القُرّاءُ. فمنْ حذفَها إذا وصلَ قالَ: الياءُ ساكنةٌ، وكلُّ ياءٍ أو واوٍ تَسكُنان، وما قبلَ الواوِ مضمومٌ، وما قبلَ الياءِ مكسورٌ، فإنَّ العربَ تحذفُهما، وتَجتزِئُ بالضمّةِ من الواوِ، وبالكسرةِ من الياءِ، وأنشدني بعضُهم[261]:

كفّاكَ كفٌّ ما تُليقُ درهمًا جُودًا وأخرى تُعْطِ بالسيفِ الدَّمَا

ومن وصلَ بالياءِ وسكتَ بحذفِها قالَ: هيَ إذا وصلتُ في موضعِ رفعٍ فأُثبتُها، وهيَ إذا سَكتُّ عليها تسكُنُ فحذفتُها، كما قيلَ: لم يَرْمِ ولم يَقْضِ. ومثلُه قولُه: {مَا كُنَّا نَبْغِ}[262]، كُتبتْ بحذفِ الياءِ، فالوجهُ فيها أنْ تُثبتَ الياءَ إذا وَصَلتَ، وتحذفَها إذا وقفتَ، والوجهُ الآخرُ أنْ تحذفَها في القطعِ والوصلِ. قرأَ بذلكَ حمزةُ[263]. وهو جائزٌ "[264].

---

[248] الإسراء الآية 97. وفيها ومن، بالواو.

[249] الأعراف الآية 187.

[250] الفراء: معاني القرآن 200/1 . 201. وينظر أيضا 406/2 . 407، و 37/3،

[251] ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 208.

[252] الأنعام الآية 57.

[253] القمر الآية 5.

[254] الفراء: معاني القرآن 337/1. وينظر أيضا: 439/1.

[255] النمل الآية 36.

[256] الفراء: معاني القرآن 18/2.

[257] الإسراء الآية 11.

[258] يس الآية 22.

[259] الفراء: معاني القرآن 293/2. وينظر أيضا 260/3.

[260] هود الآية 105.

[261] البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب لابن منظور 334/10 (ليق)، وفي الصحاح للجوهري 1552/4 (ليق)، وفيه: (كفّاه) بدلا من كفاك، و (دما) بدلا من الدما.

[262] الكهف الآية 64.

الزيادةُ والإثباتُ:

ناقشَ علماءُ الرسمِ زيادةَ الأحرفِ في الكتابةِ، وأفردُوا لهذا الموضوعِ فصولاً في مصنّفاتِهم، وبيّنوا عللَ ذلكَ، ونصُّوا على أنَّه لا يُزادُ إلاّ حروفُ المدِّ واللّينِ، وما ضارعَها كالهاءِ؛ " لأنَّ حروفَ اللينِ هي أمُّ الحروفِ التي لا تخلو منها كلمةٌ، وإنّما يُزادُ الحرفُ للفرقِ بينَ الكلمةِ وبينَ غيرِها، وللعوضِ من شيءٍ محذوفٍ "[265]. وقالَ ابنُ قتيبةَ: " الكُتّابُ يزيدونَ في كتابةِ الحرفِ ما ليسَ في وزنِه؛ ليفصلُوا بالزيادةِ بينَهُ وبينَ المُشْبِهِ لهُ، ويُسقِطُونَ من الحرفِ ما هوَ في وزنِه، استخفافًا واستغناءً بما أُبْقِيَ عمّا أُلقِيَ، إذا كانَ في الكلامِ دليلٌ على ما يحذِفُونَ من الكلمةِ "[266].

وقد كانَ للكوفيّينَ في هذا الموضوعِ آراءٌ وعِللٌ، بعضُها متعلّقٌ بأحرفٍ زيدتْ في الكتابةِ ولا ينطقُ بها، وبعضُها متعلّقُ بأحرفٍ أُثبتتْ في الكتابةِ والأصلُ أنْ تحذف. وهذا بيانُ ما جاءَ لديهم في الموضوعِ:

أولا: ما زيدَ في الكتابةِ ولا يُنطقُ به:

1 . زيادةُ الألفِ بعدَ الواوِ:

نقلَ الصّوليُّ عن الفرّاءِ أنَّ الألفَ زِيدتْ في الأفعالِ بعدَ واوِ الجمعِ في مثل: آمنُوا وكفرُوا؛ للفرقِ بينَ واوِ الجمعِ وبينَ الواوِ الأصليّةِ في مثلِ أرجو وأخو وحمو. ونقلَ عن ثعلبٍ أنّها زيدتْ بدلاً من الضميرِ، وهو الهاءُ، فإذا قالُوا: ضربُوهُ، سقطتِ الألفُ، وإذا قالُوا: ضربُوا ثبتتْ؛ ليعلمَ أنَّ الحرفَ قدِ انفرد، وأخو وأبو لا تثبتُ الألفُ فيه؛ لأنَّ الواوَ أصليّةٌ، فالحرفُ قائمٌ بنفسِه أخو زيدٍ وأبوهُ [267].

ونسبَ ابنُ الدهانِ إلى جماعةٍ من الكوفيّينَ أنَّ الألفَ زِيدتْ بعدَ واوِ الجمعِ مخافةَ التباسِها بواوِ النسقِ في مثلِ: كفرُوا وردُّوا، فلو لم تُزَدِ الألفُ بعدَ الواوِ، واتّصلتِ الكلمةُ بأخرى لظنَّ القارئُ أنّها: كفر ووردوا، فيُؤتى بالألفِ لهذا الفرقِ، وتعدّوا ذلكَ إلى الأفعالِ المتّصلةِ بها واوُ الجماعةِ، وإنْ كانَ اللَّبسُ معدوما؛ ليكونَ الحكمُ واحدا في الموضعينِ[268].

وأجازَ الفراءُ زيادةَ الألفِ في نحوِ: هو يدعوا ويغزوا، مسندًا إلى المفردِ في حالةِ الرفعِ تشبيهًا بواوِ الجمعِ. ونقلَ أبو حيّانَ عن الكسائيِّ أنّه أجازَ زيادتَها في النصبِ بشرطِ ألا يتصلَ بالفعلِ ضميرٌ، نحو: لن يغزوَا زيدٌ، وإذا اتّصلَ به ضميرٌ فيكتبُ بغيرِ ألفٍ نحو: أدعوكم، وعُلّلَ مذهبُ الفرّاءِ بأنّ زيادتَها للفرقِ بينِ الواوِ الساكنةِ والمتحرّكةِ، وعُلّلَ مذهبُ الكسائيِّ بأنّها زِيدتْ للفرقِ بينَ الاسمِ والفعلِ[269]، والوجهُ ألاّ تزاد في النصبِ؛ لأنه قد زال الشبهُ الذي بين الواوِ التي للجمعِ، وبين الواوِ في حالةِ الرفعِ[270].

وأجازَ الكوفيّونَ لحاقَها بعدَ واوِ جمعِ المذكرِ السالمِ المضافِ، نحو: ضاربُوا زيدٍ[271]، ووافقهم ابنُ الدهانِ " حملاً على الفعلِ "[272].

---

[263] وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 147/6.

[264] الفراء: معاني القرآن 27/2. وينظر أيضا في حذف الياء 118/2، و 245.

[265] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 83. وينظر: ابن الدهان: باب الهجاء ص 3.

[266] ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 182.

[267] الصولي: أدب الكتاب ص 246. وفي موقف غير الكوفيين من زيادة الألف ينظر: الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخة ص 3342.

[268] ابن الدهان: باب الهجاء ص 5.

[269] السيوطي: همع الهوامع 238/2، وينظر: القلقشندي: صبح الأعشى 177/3.

[270] ابن الدهان: باب الهجاء ص 35.

[271] السيوطي: همع الهوامع 238/2.

[272] ابن الدهان: باب الهجاء ص 35.

وفي رأيِ الكوفيّين هذا ردٌّ على غانم الحمد الذي اتّهم علماءَ العربيّةِ بأنّهم غفلوا عن الإشارةِ إلى أنّ زيادةِ الألفِ تشملُ واوَ الجمعِ التي حُذفتِ النونُ بعدها للإضافة، كما تشملَ الواوَ التي أُسندَ إليها الفعلَ[273].

ويرى الحمدُ أيضًا أنّ أيًّا من تعليلاتِ القدماءِ لسببِ زيادةِ هذه الألفِ لا يُعطي تفسيرًا مقبولاً وواضحًا لهذه الزيادةِ، فجلُّها مبنيٌّ على أساسٍ مغلوطٍ، كما يقولُ، حين اعتبر أنَّ الأصل في الظاهرةِ هو زيادةُ الألفِ بعدَ واوِ الجمعِ فقط، في حينِ يقدّمُ الرسمُ العثمانيُّ للمصحفِ أمثلةً تدلُّ على أنَّ هذه الظاهرةَ كانتْ شاملةً لكلِّ واوٍ متطرّفةٍ، ولكنّهُ من ناحيةٍ أخرى لم يقدّمْ تفسيرًا لزيادتِها، واكتفى بالقولِ: " ليسَ بينَ يدي الباحثِ الآنَ ما يمكنُ أنْ يُعينَ على تبيُّنِ أصلِ زيادةِ تلكَ الألفِ، وهلْ كان ذلكَ تمثيلا لظاهرةٍ لغويةٍ كانتْ في القديمِ مستعملة، وتخلى عنها النطقُ بعدَ ذلك، واحتفظ بها الرّسمُ، أو أنّها زيدتْ للفصلِ بينَ الكلماتِ، أو للفرقِ بينَ دلالةِ رمزِ الواوِ الضمةِ الطويلةِ والواوِ الصامتةِ، أو للفرقِ بينَ ما كانتِ الواوُ فيهِ ضميرًا للجمعِ، أو أنّها من أصلِ الكلمةِ ؟ "[274].

ولعلَّ خفاءَ العلّةِ في زيادةِ هذه الألفِ ما دفعَ بعضَ الباحثينِ المعاصرينَ إلى الدعوةِ إلى وجوبِ إسقاطِها وحذفِها مطلقًا؛ " لغيابِ صوتٍ يُقابلُها ذي وظيفةٍ دَلاليّةٍ مُعيّنةٍ"[275]، أو الدعوةِ لإلحاقِها مطلقًا، "وبذلكَ لا ننشغلُ بالتمييزِ بينَ ما تلحقُهُ وما لا تلحقُهُ"[276].

2 . وناقشَ الفرّاءُ زيادةَ الألفِ في (لا أوضَعُوا) في قولِه تعال: {ولأوضَعُوا خِلالَكُمْ}[277] فذكرَ أنّها زيادةٌ لا نظيرَ لها في القرآنِ، وأنّه مجتمعٌ عليه في المصاحف[278].

3 . وذكرَ الفرّاءُ أيضًا أنَّ مثلَ (لا أوضَعُوا) ممّا زيدَ فيه ألفٌ قولُهُ: {أَوْ لا أَذْبَحَنَّهُ} وأنّه ذلكَ كلّهُ ينبغي أنْ يكتبَ بغيرِ ألفٍ بعدَ (لا)، وهو لا يشبهُ {لا انفصامَ لها}[279]، التي كُتبتْ بالألفِ؛ " لأنَّ (لا) في (انفصام) تبرئةٌ، والألفَ من (انفصام)خفيفةٌ، وردّ ذلكَ إلى أنَّ الكُتّابَ لا يستمرّون يكتبونَ على جهةٍ واحدةٍ، وهو من سوءِ هجاءِ الأوّلينَ. قالَ: " وكُتبتْ[280] بلامِ ألفٍ وألفٍ بعدَ ذلكَ[281]، ولم يكتبْ في القرآنِ الكريمِ لها نظيرٌ؛ وذلكَ أنّهم لا يكادونَ يستمرُّونَ في الكتابِ على جهةٍ واحدةٍ ...(ولا أوضعُوا)[282] مجتمعٌ عليه في المصاحفِ. وأمّا قولُه: {أَوْ لا أَذْبَحَنَّهُ}، فقدْ كَتبتْ بالألفِ وبغيرِ الألفِ. وقدْ كانَ ينبغي للألفِ أنْ تحذفَ من كلِّهِ؛ لأنّها لامٌ زيدتْ على ألفٍ، كقولِهِ: لأخوكَ خيرٌ من أبيكَ؛ ألا

---

[273] الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص 344، و 349.

[274] الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص 349.

[275] الزين: في رسم القرآن ص 142.

[276] رباع: ملامح من إشكالات الإملاء والأداء في العربية ص 277.

[277] براءة الآية 47.

[278] الفراء: معاني القرآن 439/1.

[279] البقرة الآية 256.

[280] في حاشيته: " هذا على ما في أكثر المصاحف. وقد كتبت في بعضها واحدة، وطبع المصحف على هذا الوجه. فقوله بعد: " (ولا أوضعُوا مجتمعٌ عليه في المصاحف) غير المروي عن أصحاب الرسم. والإجماع على {لأ اذبحنّه} فتراه انعكس عليه الأمر.وفي المقنع 47: وقال نصير: اختلفت المصاحف في الذي في التوبة، واتفقت على الذي في النمل ".

[281] مراده بلام ألف: لامُ الابتداءِ والألفُ الزائدة بعدها، فأوضعوا: إذا دخلت عليها لام الابتداء، فالأصل أن تكتبَ: لأوضعوا، لكنهم زادوا بعد لام الابتداء ألفًا، فكتبوها: لا أوضعوا.

[282] قال القلقشندي في (صبح الأعشى 178/3): " وكذلك كتبوا (لا أوضعوا) بزيادة ألف بعد اللام ألف، وذلك مختص برسم المصحف الكريم دون غيره، فلا يقاس عليه ".

ترى أنّه لا ينبغي أنْ تُكتبَ بألفٍ بعدَ لام ألف. وأمّا قولُهُ: {لا انفصامَ لها}[283]، فكُتبتْ بالألفِ؛ " لأنَّ (لا) في (انفصام) تبرئةٌ، والألفَ من (انفصام)خفيفةٌ "[284].

وناقشُ الزمخشريُّ زيادةَ الألفِ في (لا أوضَعُوا) و {أَوْ لا أَذْبَحَنَّهُ}، فذهبَ إلى أنَّ الفتحةَ كانتْ قبلَ الخطِّ العربيِّ تُكتبُ ألفًا، وأنَّ هذا الخطَّ " اخترُعَ قريبًا من نزولِ القرآنِ، وقد بقيَ من ذلكَ الألفِ أثرٌ في الطّباعِ، فكتبُوا صورةَ الهمزةِ ألفًا، وفتحتَها ألفًا أُخرى "[285].

ويرى غانم الحمد أنّ الاحتمالَ الذي يصلحُ تفسيرًا لهذه الظاهرةِ " هو أنّ اللامَ كانتْ إذا اتّصلتْ بها الألفُ فإنّها تُرسمُ بطريقة خاصّةٍ في الخطِّ العربيِّ القديمِ تخالفُ طريقة اتصالِ الألفِ بأيِّ حرفٍ آخرَ من حروفِ الأبجديةِ، إذ إنّهما يُكوّنانِ شكلاً يُشبهُ خطّينِ مُتقاطعينِ، تربطُهما من أسفلُ قاعدةٌ ... وقد سمّى علماءُ العربيّةِ هذا الشكلَ باسمِ: اللام ألف، وهذا الشكلَ لا يظهرَ غيرَه في النصوصِ الكتابيّةِ العربيّةِ القديمةِ لتمثيلِ اتّصالِ الألفِ باللامِ "[286].

4 . زيادةُ الألفِ في (مائة):

يرى الكوفيّونَ أنَّ الألفَ في مائة زيدتْ للفرقِ بينَها وبينَ فئة ورئة في انقطاعِ لفظِها في العددِ، وعدمِ انقطاعِ فئة ورئة؛ لأنّكَ تقولُ: تسعُ مائة، ولا تقولُ: عَشْرُ مائة، بل تقولُ: ألفٌ، وتقولُ في تسعِ فئاتٍ وتسعِ رِئاتٍ وعشرِ فئاتٍ وعشرِ رئاتٍ، فلا ينقطعُ ذكرُها به في التعشيرِ، فلمّا خالفتْها فيما ذُكرَ خالفتْها في الخطِّ، وهم بذلكَ يُضعفونَ تعليلَ البصريّينَ بأنَّ الألفَ زيدتْ في مائة للفرقِ بينَها وبينَ منهُ، ذلكَ لأنَّ مائةً اسمٌ ومنهُ حرفٌ، فهما جنسانِ مختلفانِ، والتفريقُ ينبغي أنْ يكونَ في ما اتّحدَ جنسُهُ، يدلُّ على ذلكَ أنّ العربَ لم تُفرّقْ بينَ فئة وفيه، وأحدُها اسمٌ والآخرُ حرفٌ[287].

ويرى بعضُهم أنَّ الألفَ زيدتْ تقويةً للهمزةِ، إذ الهمزةُ حرفٌ خفيفٌ بعيدُ المخرجِ، فقُوِّيتْ بالألفِ لتتحقّقَ نبرتُها[288].

وأيًّاما يكنِ المسوّغُ لزيادةِ هذه الألفِ، فإنّ زيادتَها في عصرِنا أدّتْ إلى خطإٍ فاشٍ في نطقِ الكلمةِ، إذ أصبحتْ تُنطقُ (ماءة) أو (مايةَ) ، ويبدو أنَّ النطقَ الأخيرَ كانَ وقعَ قبلَ عصرِنا هذا، وقد يشهدُ على ذلكَ كتابتُها (مايةَ) في المخطوطاتِ المُستنسخةِ في عصورٍ مُتأخّرةٍ، ولعلَّ هذا ما دفعَ مجمعَ اللغةِ أنْ يُجيزَ حذفَ الألفِ؛ لتُكتبَ كما تنطقُ[289].

5 . ونُقلَ عن الكوفيّينَ أنّهم زادُوا واوًا في أولئكَ، لا للفرقِ بينها وبينَ إليكَ كما هو مذهبُ البصريّينَ[290]، بل فرقًا بينَها وبينَ إليكَ الاسميةِ؛ لأنَّ إلى عندهم قد تكونُ اسما، كقولِهم: انصرفتُ من إليكَ، وهذا بناءً على أنَّ التفريقَ عندَهم إنّما يُجعلُ في المتّحدِ الجنسِ[291].

---

[283] البقرة الآية 256.

[284] الفراء: معاني القرآن 439/1 . 440. وينظر: الداني: المقنع 141.

[285] الزمخشري: الكشاف 194/2.

[286] الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص 410.

[287] السيوطي: همع الهوامع 239/2. وقال ابن الدهان في (باب الهجاء ص 6): " وقيل إنّما فُعل ذلك للفصلِ بينه وبينَ مَيَّةَ، اسم امرأة". وينظر أيضا: الصولي: أدب الكتاب ص 246 . 247، والداني: المحكم في نقط المصاحف ص 175، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 259.

[288] ينظر: الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص 420.

[289] وينظر: عبد العليم إبراهيم: الإملاء والترقيم ص 124، ورباع: ملامح من إشكالات الإملاء والأداء في العربية ص 257.

[290] وينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 201.

[291] السيوطي: همع الهوامع 239/2.

ولا يخفى أنّ في الكلمةِ ألفًا محذوفةً يُنطقُ بها، فالكلمةُ تنطقُ هكذا (ألائِكَ)، وأنّ فيها واوًا زائدةً لا يُنطقُ بها، وفي ظنّي أنّ اللبْسَ قد نشأ بحذفِ الألفِ، فلو أُثبتِ الألفُ وحذفتِ الواوُ لصِيغتِ الكلمةُ من خللٍ في النطقِ يميلُ بها إلى نطقِ هذه الواوِ[292].

وقد دعا بعضُ المحدثينَ إلى إعادةِ تلكَ الألفِ، والمحافظةِ على بقاءِ الواوِ؛ لضمانِ سلامةِ نطقِها[293]، وبعضُهم إلى حذفِ الواوِ فقط[294].

ثانيا . ما أثبتَ في الكتابةِ وحقُّه أنْ يُحذفُ:

1 . إثباتُ الألفِ في الممنوعِ من الصرفِ منصوبًا:

وقفَ الفرّاءُ على كلماتٍ لا تنصرفُ، أثبتُوا فيها ألفًا في النصبِ، والأصلُ ألاّ تثبتَ؛ لأنّ إثباتَها دليلُ إجرائِها، ثمَّ ذكرَ أنّ إثباتَها وحذفَها صوابٌ؛ لأنّ مَن أثبتَ أثبتَ في الوقفِ، وحذفَ في الوصلِ. قالَ في قولِهِ تعالى: {اهْبِطُوا مِصْرًا}[295]: "كَتبتَ بالألفِ، وأسماءُ البلدانِ لا تنصرفُ ... فإنْ شئتَ جعلتَ الألفَ التي في {مِصْرًا} ألفًا يَوقفُ عليها، فإذا وصلتَ لم تُنوِّنْ فيها، كما كتبُوا {سلاسلاً}[296] و {قَوَارِيرًا}[297] بالألفِ "[298]، ثمَّ قالَ بعدًا: "كُتبتْ (سلاسل) بالألفِ، وأجراها بعضُ القُرّاءِ لمكانِ الألفِ التي في آخرِها، ولم يُجرِ بعضُهم. وقالَ الذي لم يُجرِ: العربُ تُثبتُ فيما لا يجري الألفَ في النصبِ، فإذا وصلُوا حذفُوا الألفَ، وكُلٌّ صوابٌ. ومثلُ ذلكَ قولُهُ: {كانتْ قَوَارِيرًا}، أُثبتتِ الألفُ في الأولى؛ لأنّها رأسُ آيةٍ، والأخرى ليستْ بآيةٍ. فكانَ ثباتُ الألفِ في الأولى أقوى لهذهِ الحُجّةِ، وكذلكَ رأيتُها في مصحفِ عبدِ اللهِ، وقرأ بها أهلُ البصرةِ، وكتبُوها في مَصاحفِهم كذلكَ. وأهلُ الكوفةِ والمدينةِ يَثبتونَ الألفَ فيهما جميعًا، وكأنّهم استوحشُوا أنْ يُثبتَ حرفٌ واحدٌ في معنى نصبٍ بكتابينِ مختلفينِ، فإنْ شئتَ أجريتَهُما جميعًا، وإنْ شئتَ لم تُجرِهما، وإنْ شئتَ أجريتَ الأُولى لمكانِ الألفِ في كتابِ أهلِ البصرةِ، ولم تُجرِ الثانية إذْ لم يكنْ فيها الألفُ "[299].

2 . إثباتُ الألفِ في المعرفِ بالألفِ واللامِ منصوبًا:

ناقشَ الفرّاءُ إثباتَ الألفِ وحذفَها فيما دخلتْ عليهِ الألفُ واللامُ في النصبِ، كقولِهِ تعالى: {وَأَطَعْنَا الرَّسُولا}[300]، و {فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا}[301]، و {الظُّنُونَا}[302] فذكرَ أنَّ ذلكَ جائزٌ، بألفٍ وبغيرِ ألفٍ، في الوقفِ والوصلِ[303]. وذكرَ النّحّاسُ أنَّ العربَ تُثبتُ هذهِ الألفَ في القوافي، وتُثبتُها في الفواصلِ؛ ليتّفقَ الكلامُ، فيُوقفُ عليها، ولا يُوصلُ بها[304].

3 . إثباتُ حروفِ العلّةِ في الفعلِ مجزومًا:

---

[292] رباع: ملامح من إشكالات الإملاء والأداء في العربية ص 258.

[293] سلطاني: قواعد مقترحة لتوحيد الكتابة العربية ص 33.

[294] عبد العليم: الإملا والترقيم ص 124.

[295] البقرة الآية 61.

[296] الإنسان الآية 4.

[297] الإنسان الآية 15.

[298] الفراء: معاني القرآن 42/1 . 43.

[299] الفراء: معاني القرآن 214/3. وينظر 144/2.

[300] الأحزاب الآية 66.

[301] الأحزاب الآية 67.

[302] الأحزاب الآية 10.

[303] الفراء: معاني القرآن 350/2.

[304] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 305/3، 327.

ذكرَ الفرّاءُ أنّ الأصلَ أنْ تحذفَ حروفُ العلّةِ؛ الألفُ والواوُ والياءُ من الأفعالِ المجزومةِ، ولكنّه أجازَ إثباتَها في الخطِّ قياسًا على إثباتِ سائرِ الحروفِ ساكنةً، وأشارَ إلى أنّ من العربِ مَن يفعلُ ذلكَ؛ لكونِها ساكنةً، فتُرِكتْ على سكونِها. قالَ في إثباتِ حرفِ العلةِ في قولِه تعالى: {فاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى}: " ولو نوى حمزةَ بقولِه: {ولا يخشى} الجزمَ، وإنْ كانتْ في الياءُ كانَ صوابًا "[305]. وكانَ قد قالَ قبلاً في تعليلِ هذا الإثباتِ: " في ذلكَ ثلاثةُ أوجهٍ؛ إنْ شئتَ استأنفتَ {ولا تخشى} بعد الجزمِ وإنْ شئتَ جعلتَ {تخشى} في موضعِ جزمٍ، وإنْ كانتْ فيهِ الياءُ؛ لأنَّ من العربِ من يفعلُ ذلكَ؛ قالَ بعضُ بني عبسٍ[306]:

ألَمْ يأتيكَ وَالأنبَاءُ تَنْمِي بِما لاقتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

فأثبتَ الياءَ في (يأتيكَ)، وهي في موضعِ جزمٍ؛ لأنّه رآها ساكنة، فتركَها على سكونِها، كما تفعلُ بسائرِ الحروفِ ... وأنشدني بعضَهم في الواوِ[307]:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ سَبِّ زَبَّانَ لَمْ تَهجُو ولم تَدَعِ "[308]

وهذا الإثباتُ لا يصحُّ عن كثيرين من أهلِ العربيةِ، وقد وصفَ النّحاسُ مذهبَ الفرّاءِ بأنّه من أقبحِ الغلطِ[309]، ونسبهُ في موضعٍ آخرَ للكوفيينَ، وذكرَ أنّه لا يجوزَ إثباتُ شيءٍ من ذلكَ عندَ البصريّينَ[310].

4 . وممّا يتّصلُ بكتابةِ الألفِ والواوِ أنَّ الفرّاءَ أجازَ كتابةَ بعضِ الأسماءِ الستةِ بالألفِ كـ (ذا)، وبعضِها بالواوِ كـ (أبو) مُطلقًا، معَ مراعاةِ تعريبِها في الكلامِ، قالَ: " (والجَارِ ذا القربى)[311] ولم يقرأْ به أحدٌ، وربّما كُتِبَ الحرفُ على جهةٍ واحدةٍ، وهو في ذلك يقرأُ بالوجوهِ. وبلغني: أنَّ كتابَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ كانَ مكتوبًا: هذا كتابٌ من عليٍّ بنِ أبو طالبٍ، كتابُها: أبو في كلِّ الجهاتِ، وهي تُعرَبُ في الكلامِ إذا قُرِئتْ"[312].

وأشارَ إلى مثلِ هذا ابنُ الدهانِ، فذكرَ أنّ كتابتَهم: (عليُّ بنُ أبو طالبٍ) بالواوِ، وكلامُهم بها بالياءِ، واعتذرَ عن ذلكَ بأنَّ الخطَّ يومئذٍ لم يكنْ محرّرا، وأنَّ الكاتبَ جرى على عادتِه التي عرفها في صورةِ هذا الاسمِ في الرفعِ[313].

الوصل والفصل:

نصَّ علماءُ العربيّةِ على أنَّ حقَّ كلِّ كلمةٍ أنْ تقعَ مفصولةً في الكتابِ ممّا قبلَها وما بعدَها؛ ليَدلَّ كلُّ لفظٍ على ما وَضعَ لهُ مفردًا[314]. وقد أولَوا هذا الموضوعَ عنايةً، وأفردُوا لهُ فصولاً مستقلّةً في مؤلفاتِهم، غيرَ أنّ حديثَ الكوفيّينَ عنه جاءَ متفرّقًا، وقد ضمّنَ الفرّاءُ كتابَهُ (معاني القرآن) الشيءَ الكثيرَ منه. وأشارَ إلى أنَّ العربَ توصِلَ الكلمةَ من أوّلِها ومن آخرِها:

---

[305] الفراء: معاني القرآن 187/2.

[306] البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير العبسي في شرح أبيات سيبويه للسيرافي 340/1. وأشار السيوطي في (شرح شواهد المغني 328/1) إلى رواية أخرى للبيت، وهي: ألم يبلغك، ولا شاهد في هذه الرواية.

[307] البيت من البسيط، وهو لأبي عمرو بن العلاء في معجم الأدباء 346/3 للحموي.

[308] الفراء: معاني القرآن 161/1 . 162.

[309] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 51/3.

[310] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 396/4 . 397.

[311] النساء الآية 36، وهي في القرآن {والجارِ ذي القربى}. وقال الداني في (المقنع ص 103): " وفي النساء قال الكسائي والفرّاء في بعضِ مصاحف أهل الكوفةِ (الجار ذا القربى) بألف، ولم نجد ذلك كذلك في شيءٍ من مصاحفهم، ولا قرأ به أحدٌ منهم ". قرأ بها أبو حيوة. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص 261. وقال المارغني في (تنبيه الخلان ص 298): " فإنه في بعض المصاحف بالألفِ بعد الذال عوض الياء ".

[312] الفراء: معاني القرآن 114/3. وينظر أيضًا 267/1.

[313] ابن الدهان: باب الهجاء ص 37.

[314] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 47.

1 . فممّا وُصِلَ من أوّلِه (إنَّ) وُصلتْ باللامِ والكافِ، فتصيرُ لكنَّ، وباللامِ والهاءِ، فتصيرُ لهنّكَ، قالَ: "وإنّما نصبتِ العربُ بها إذا شُدّدتْ نونُها؛ لأنّ أصلَها: إنّ عبدَ اللهِ قائمٌ، فزيدتْ على إنّ لامٌ وكافٌ فصارتَا جميعًا حرفًا واحدًا ... وهي فيما وَصِلتْ به من أوّلها بمنزلةِ قولِ الشاعرِ[315]:

لهِنَّكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

وَصَلَ (إنَّ) ها هنا بلامٍ وهاءٍ، كما وصَلها ثَمَّ بلامٍ وكافٍ "[316]. وقد تكونُ الهاءُ في (لهنّكَ) بدلاً من الهمزةِ، لا حرفًا وُصِلَ به (إنَّ)، فقد ذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ من العربِ مَن يُبدلُ همزةَ (إنّ) هاءً معَ اللامِ، فتقولُ: لَهَنَّكَ لرجلٌ صادقٌ[317].

2 . ومنهُ أيضًا (هذا) و (هاذاكَ) وصِلَ (ذا) من أوّلِه بـ (ها)[318]. والعلةُ في وصلِ (ذا) بـ (ها) أنَّ التنبيهَ لزمَ المبهمَ، وكثرَ استعمالُهما معًا، حتّى صارَا كالكلمةِ الواحدةِ[319].

3 . ومنه أيضًا (كم)، فأصلُها (ما) وصلتْ من أوّلها بالكافِ، فحذفتِ الألفُ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، وسكنتِ الميمُ[320].

4 . ومنه كذلكَ (لَئِنْ) و (لأَنْ)، وصلَ من أوّلِه[321]. وهذا الوصلُ واجبٌ لكونِ اللامِ على حرفٍ واحدٍ.

5 . وممّا وُصِلَ من آخرِهِ الفعلُ المؤكّدُ بالنونِ[322]. وهو وصلٌ واجبٌ لأنَّ النونَ على حرفٍ واحدٍ، والحرفُ الواحدُ لا يقومُ بنفسِه.

6 . ومنه إمّا، وهي إنْ وُصلَ من آخرِه بـ (ما)[323]. وَوَصْلُ (إنْ) بـ (ما) واجبٌ في كلِّ حالٍ؛ للإدغامِ الذي يلحقُها، فيصلُها في اللفظِ أيضًا، فـ (إنْ) و (ما)من الحروفِ، وكتابُ حرفٍ أخفُّ من كتابِ حرفينِ، أضفْ إلى ذلكَ أنَّ النطقَ بحرفٍ مدغمٍ أخفُّ من النطقِ بحرفينِ مُضاعفينِ[324].

7 . ومنه أيضًا إنّما، وهي إنَّ و (ما) تجعلُ إنما حرفًا واحدًا، وإنْ كانتْ (ما) بمعنى الذي كُتبتْ منفصلةً، قالَ: " وذلكَ أنَّ قولَكَ: إنّما على وجهينِ: أحدُهما أنْ تجعلَ إنّما حرفًا واحدًا ، ثمَّ تُعملُ الأفعالَ التي بعدَها في الأسماءِ، فإنْ كانتْ رافعةً رفعتَ، وإنْ كانتْ ناصبةً نصبتَ؛ فقلتَ: إنّما دخلتُ دارَكَ، وإنّما أعجبتني دارُكَ، وإنّما مالي مالُكَ. فهذا حرفٌ واحدٌ. وأمّا الوجهُ الآخرُ فأنْ تجعلَ (ما) منفصلةً من (إنَّ)، فيكونُ (ما) على معنى الذي "[325]. وكتابةُ (ما) في المصاحفِ بمعنى الذي مفصولةً وموصولةً[326]، يُضعفُ تعليلَ الفرّاءِ، ولا ينفيهِ، فلو كانَ تعليلُهُ دقيقًا لما وجدْنا (ما) موصولةً في قولِه تعالى: {إنَّما صَنَعُوا كَيدُ سَاحِرٍ}[327].

---

[315] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف لأبي البركات الأنباري 209/1، وهمع الهوامع للسيوطي 141/1.

[316] الفراء: معاني القرآن 465/1 . 466.

[317] ابن منظور: لسان العرب 31/13 أنن.

[318] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[319] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 61 . 62.

[320] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[321] الفراء: معاني القرآن 66/1.

[322] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[323] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[324] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 53.

[325] الفراء: معاني القرآن 101/1. وينظر 186/2، 187، والصولي: أدب الكتاب ص 259.

[326] ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 194، وابن الدهان: باب الهجاء ص 21.

[327] طه الآية 69.

8 . ومن ذلكَ أيضًا حروفُ الاستفهامِ، نحو: أينَ، ومتى، وكيفَ، وأيّ، توصلُ بـ (ما)، فيحدثُ باتّصالها معنًى لم يكنْ في هذه الحروفِ، وهو الجزاءُ [328]. ويُشترطُ في وصلِ هذه الأسماءِ بـ (ما) ألاّ تكونَ (ما) بمعنى الذي، وأنْ يحدثَ باتّصالها معنى الجزاءِ، وإلاّ كتبتْ مفصولةً[329]، نحو: أينَ ما وعدتَنا؟ ومتى ما وعدتنا؟ تريدُ: الوقت الذي وعدتنا، وكيفَ ما قبلَكَ؟ تريدُ: الذي قبلَكَ، وأيُّ ما عندَكَ أجودُ؟[330]

9 . ومنه كذلكَ وصلُ (ما) بلامِ الخافضِ في قولِه تعالى: {فَمَالِ هَؤلاءِ القومِ}[331]، حتّى توهّموا أنّها بعضُ (ما)، وأنّها حرفٌ في بعضِه، ولكنْ، ولاتصالِ القراءةِ، لا يجوزُ الوقفُ على اللامِ؛ لأنّها لامٌ خافضةٌ"[332]. وذكرَ أبو جعفرٍ النّحاسَ أنَّ اللامَ متصلةٌ عندَ الفراءِ والبصريين، وأنَّ ابنَ سعدان حكى انفصالها[333]، وذكر ابنَ درستويه أنَّ مثلَ هذه الكتابةِ لا تجوزُ في غيرِ المُصحفِ[334]، وأنّه " لو كانَ صوابًا لجازَ للقارئِ أنْ يقفَ على اللامِ ويبتدئَ بما بعدَها، ولا يقرأ بهذا إلاّ جاهلٌ بالقراءةِ"[335]. ويرى بعضَ المحدثينَ أنَّ السببَ الأساسيَّ في مثلِ هذا الوصلِ هو كونَ (مالِ) قليلةَ المقاطعِ[336].

10 . ومن ذلكَ أنَّ الفرّاءَ أجازَ وصلَ (مَنْ) الاستفهاميةِ بـ (ذا) " حتّى تصيرَ كالحرفِ الواحدِ، وذكرَ أنّه رآها " في بعضِ مصاحفِ عبدِ اللهِ (مَنذا) متّصلةً في الكتابِ "[337]. ووَصْلُ (مَن) بأيِّ شيءٍ لا يجوزُ ، إلاّ أنْ يكونَ قبلَها شيءٌ من الحروفِ التي على حرفينِ، يُدغمُ فيها، نحو: ممّن، وعمّن، وأمّنْ، إلاّ (لم) فلا يجوزُ، وإنْ أُدغمتْ[338]. ولعلَّ هذا الوصلَ ناتجٌ عن تأثُّرِ صوتِ النونِ بالذالِ بعدَها، إذ إنَّ النونَ تخفى قبلَ الذالِ، فقد يكونُ الكاتبُ قد أحسَّ بذلكَ التأثيرِ، وقد ينضافُ إلى ذلكَ صِغرُ حجمِ الكلمتينِ، وقلةُ مقاطعهما، فوصلهما[339].

11 . ومنه أنَّ (يا بنَ أُمَّ) جاءتْ موصولةً {يبنؤمَّ}[340] كما وُصلت (منذا) [341]؛ لكثرةِ الكلامِ بها[342]. ويرى بعضُهم أنَّ سببَ وصلِها هو نطقُ هذه الكلماتِ في سياقٍ متّصلٍ، إلى جانبِ صغرِ حجمها[343].

12 . ومنه أيضًا أنّه أجازَ أنْ تكونَ (لَمَّا) في قولِه تعالى: {وإنّ كُلاً لَمّا لَيُوَفّيَنّهُمْ}[344] " لَمنْ ما لَيُوَفّيَنّهُمْ، فلمّا اجتمعتْ ثلاثُ ميماتٍ حُذفتْ واحدةٌ، فبقيتِ اثنتانِ، فأُدغمتْ في صاحبتِها "[345].

---

[328] الفراء: معاني القرآن 85/1. وينظر: ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 54.

[329] ينظر: ابن درستويه: كتاب الكتاب ص54.

[330] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص54.

[331] النساء الآية 90.

[332] الفراء: معاني القرآن 278/1. وينظر: المهدوي: كتاب هجاء مصاحف الأمصار ص 85.

[333] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 472/1.

[334] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 70.

[335] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 48.

[336] الحمد: رسم القرآن دراسة لغوية تاريخية ص 458.

[337] الفراء: معاني القرآن 132/3.

[338] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 58.

[339] الحمد: رسم القرآن دراسة لغوية تاريخية ص 457.

[340] طه الآية 94.

[341] الفراء: معاني القرآن 132/3.

[342] الفراء: معاني القرآن 313/2.

[343] الحمد: رسم القرآن دراسة لغوية تاريخية ص 460.

[344] هود الآية 111.

[345] الفراء: معاني القرآن 29/2.

13 . ومذهبُ الفرّاءِ أنَّ (ويكأنَّ) موصولةٌ حرفٌ واحدٌ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ (وي) منفصلةً من (كأنَّ)[346]. ونُقلَ عن الكسائيِّ أنّها مفصولةٌ[347]، وكانَ يقفُ على (وي) ويبتدئُ (كأنَّه)[348]. وذكرَ ابنُ الجزريِّ أنَّ المختارَ عندَ أكثرِ الأئمّةِ عدمُ الفصلِ، وأنّه يجوزُ فيه أيضًا الفصلِ لوجودِ الروايةِ بذلكَ[349].

وعدَّ ابنُ درستويه (ويكأنَّ) موصولةً، ممّا شذَّ عن نَظائِرِه، وأنَّ حقَّهُ غيرُ ذلكَ، ولكنَّ وصلَهُ جائزٌ؛ لعارضٍ عرضَ فيهِ (وي) إذا وقعتْ قبلَ كأنَّ الثقيلةِ أو الخفيفةِ؛ لأنّها توصلُ بكافِ الخطابِ في نحو: ويكَ، وكافُ الخطابِ لا تنفردُ في الكتابةِ، فأُجريتْ معَ كافِ الجرِّ مجراها معَ غيرِها[350].

14 . وأجازَ الفرّاءُ أيضًا (إلقادمِ) في (إلى القدمِ) فيمن حذفَ اللامَ عندَ اللامِ، واستشهدَ بقولِ الشّاعرِ[351]:

كَأَنَّ من آخرِها إلقادمِ مَخْرِمَ نَجْدٍ قَارَعَ المخارم[352]

15 . ومن النوادرِ أنَّ الفرّاءَ أجازَ في غيرِ القرآنِ في {منْسَأته}[353]، فيمن تركَ الهمزَ، فصلَ (من) من (ساةٍ)، قالَ: " ولو جاءَ في غيرِ القرآنِ: منْ ساته، فتجعلُ (ساةً) حرفًا واحدًا فيخفضُهُ بمن"[354] لجازَ.

16 . ونُقلَ عن الكسائيِّ أنَّهُ أجازَ في (لو أنَّ) فيمنْ خفّفَ، أنْ تُكتبَ بغيرِ ألفٍ، هكذا: لَوَنَّ[355]. وتفسيرُ ذلكَ أنّه عندَما خفّفتْ الهمزةُ، وألقيتْ حركتُها على الواوِ التقى ساكنانِ ، فحُذفَ الألفُ، واتصلَ النونُ بالواوِ، لكونِهِ حرفًا منفردًا لا يقومُ بنفسِهِ، والمنفردُ يجبُ وصلُهُ.

إذن:

اختلفَ النقلُ عن الفرّاءِ في كتبِ (إذنْ). فالرضيُّ نسبَ إليهِ أنّها تكتبَ بالألفِ إذا عملتْ، وبالنونِ إذا لم تعملْ؛ لئلاّ تلتبسَ بـ (إذا) الزمانيّة، وأمّا إذا عملتْ فالعملُ يميّزُها[356]. ونقلَ ابنُ هشامٍ عنِ الفرّاءِ أنّه إنْ عملتْ كَتبتْ بالألفِ، وإلاّ كُتبتْ بالنونِ، للفرقِ بينَها وبينَ إذا[357]. ونسبَ إليه آخرونَ العكسَ. قالَ القلقشنديِ: " وفصّلَ الفرّاءُ، فقالَ: إنْ ألغيتْ كُتبتْ بالألفِ، وإنْ أعملتْ كُتبتْ بالنونِ لقوّتِها "[358].

وحديثُ الفراءِ عنها في (معاني القرآنِ) إعمالُها وإهمالُها، وكتابتُه إيّاها بالألفِ في كلِّ حالٍ عاملةً أو مهملةً يُشعرُ أنّه ممّنْ يذهبُ إلى أنّها تكتبُ بالألفِ دائمًا[359]، وذلكَ ما أشارَ إليهِ أبو جعفرٍ النّحّاسُ حينَما قالَ: " وزعمَ الفراءُ أنَّ إذنْ

---

[346] الفراء: معاني القرآن 312/2 . 313.

[347] ابن الشجري: الأمالي الشجرية 6/2، والبغدادي: خزانة الأدب 102/3.

[348] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 176/2.

[349] ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 152/2.

[350] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 62.

[351] البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الصحاح للجوهري 2008/5 (قدم)، وفي لسان العرب لابن منظور (469/12 (قدم)، وروايته فيهما فخذ بدلا من نجد.

[352] الفراء: معاني القرآن 29/2.

[353] سبأ الآية 14.

[354] الفراء: معاني القرآن 357/2.

[355] ابن الدهان: باب الهجاء ص 47 .

[356] الاستراباذي: شرح الكافية 238/2.

[357] ابن هشام: مغني اللبيب ص 31.

[358] القلقشندي: صبح الأعشى 171/3. وينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 202، والبطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ص 166،، والمالقي: رصف المباني ص 155، والسيوطي: همع الهوامع 232/2.

[359] الفراء: معاني القرآن 273/1 . 274، و 337/2 . 338.

تُكتبُ بالألفِ، وأنّها منوّنة "[360]، وهو رأيُ أبي بكرٍ الأنباريِّ أيضًا، وهو ما أميلُ إليه؛ فما دامَ الرأيُ الراجحُ في الوقفِ عليها بالألفِ[361]، لذا كانتْ كتابتُها بالألفِ أوفقَ، فقد قالُوا: إنَّ مبنى الخطِّ على الابتداءِ والوقفِ.

المدغم:

1 . ذكرَ الفرّاءُ أنَّ الكتابةَ على الإدغامِ تكونَ بحرفٍ واحدٍ إذا كانَ الإدغامُ في كلمةٍ واحدةٍ، قالَ: "كما يُكتفَى بالحرفِ من الحرفينِ فيُدغمُ، ويكونُ كتابُهما واحدًا "[362]. وقالَ مُفسِّرًا قولَهُ تعالى: {وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ}[363]: "كتابتُها على الإدغامِ بياءٍ واحدةٍ، وهي أكثرُ قراءةِ القرّاءِ "[364]. والعلّةُ في حذفِ أحدِ الحرفينِ كراهيةُ اجتماعِ الأشباهِ في الكتابةِ، واستثقالاً للتضعيفِ، فهم يكرهُونَ في الكتابِ ما يكرهُونَ في الكلامِ من التضعيفِ. وهو مذهبٌ متّفقٌ عليه، لا اختلاف فيه[365].

2 . وإذا كانَ الإدغامُ من كلمتينِ، وأحدُ المدغمينِ اللامُ والثاني التاءُ، فظاهرُ كلامِ الفرّاءُ جوازُ كتبهما متّصلينِ، ومنفصلينَ، وهو الوجهُ؛ لأنّهما ليسَا من كلمةٍ واحدةٍ. قالَ مُفسّرًا قولَهُ تعالى: {قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاّ إِحْدَى الحُسْنَيَيْنِ}[366]: " العربَ تَدغمَ اللامَ من (هلْ) و (بلْ) عندَ التاءِ خاصّةً. وهو في كلامِهم عالٍ كثيرٌ؛ يقولُ: هلْ تَدري، وهَتَّدري، فقرأها القُرّاءُ على ذلكَ، وإنّما أستحبُّ في القراءةِ خاصّةً تبيانَ ذلكَ؛ لأنّهما منفصلانِ ليسَا من حرفٍ واحدٍ، وإنّما بُنِيَ القرآنَ على الترسُّلِ وإشباعِ الكلامِ، فتبيانُه أحبُّ إليَّ من إدغامِه،وقد أدغمَ القرّاءَ الكبارُ، وكلٌّ صوابٌ "[367].

وناقشَ الفرّاءُ في موضعٍ آخرَ إدغامَ اللامِ عندَ النونِ والتاءِ والراءِ، واشترطَ أنْ تسْكُنَ اللامُ تسكينًا لازمًا، وأنْ يتحرّكَ النونُ أو التاءُ، ولكنَّ كلامُهُ يخلو من أيّةِ إشارةٍ إلى جوازِ كتابتِهما متّصلينِ، ويدلُّ على أنّه يريدُ ذلكَ الإدغامَ الذي لا يظهرُ إلا في الصوتِ، ولا يُصوّرُه الخطُّ[368]. وذكرُ ابنُ الدهانِ أنَّ قياسَ هذا النوعِ من الإدغامِ أنْ يثبُتَ على حالِهِ قبلَ الإدغامِ[369]، أي يثبتُ الحرفانِ في الخطِّ، ولا يجوزُ حذفُ أحدِهما.

3 . وأمّا (ادَّنا) في قولِ الشاعرِ[370]:

عَسْعَسَ حَتّى لو يَشاءُ ادّنا كانَ لهُ من ضَوئِه مَقْبَسُ

فقد ذكرَ الفرّاءُ أنّهُ " يُريدُ: إذْ دَنا، ثمَّ يُلقى همزةَ إذْ، ويدغمُ الذّالَ في الدالِ، وكانُوا يرونَ أنَّ هذا البيتَ مصنوعٌ "[371].

4 . وإذا أدغمتِ لامُ التعريفِ في لامٍ، نحو: الله واللهو، فمذهبُ أهلِ اللغةِ وجوبُ إثباتِ لامِ التعريفِ، كما تثبتُ في غيرِ الإدغامِ في مثلِ: الخيرِ والمالِ ونحوِ ذلكَ[372]. ونُقِلَ عن ثعلبٍ جوازُ حذفِ لامِ التعريفِ في: الليلِ والليلةِ واللطيفِ،وكتابتُه بلامٍ واحدةٍ؛ لأنّه عُرِفَ فاستخفَّ[373].

---

[360] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 463/1.

[361] ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 381/1.

[362] الفراء: معاني القرآن 56/2.

[363] الأنفال الآية 42.

[364] الفراء: معاني القرآن 411/1. وينظر أيضا: 210/2.

[365] ينظر: القلقشندي: صبح الأعشى 180/3، والصولي: أدب الكاتب ص 256، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص 64.

[366] التوبة الآية 52.

[367] الفراء: معاني القرآن 441/1.

[368] الفراء: معاني القرآن 353/2.

[369] ابن الدهان: باب الهجاء ص 46.

[370] البيت من السريع، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص 463، نقلا عن الأضداد للأنباري ص 33، وروايته فيهما: ناره بدلا من ضوئه.

[371] الفراء: معاني القرآن 242/3.

[372] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص 65.

الخلاصة:

لقد كشفَ البحثُ عن جملةٍ من آراءِ الكوفيّينَ في الإملاءِ، سواءٌ أكانتْ هذه الآراءُ تتعلّقُ برسمِ الكلماتِ في القرآنِ أم في غيرِ القرآنِ، ولا ريبَ في أنَّ بينَ الرسمينِ فروقًا، لمحَها الكوفيّونَ، كما لمحَها غيرُهم من أهلِ اللغةِ.

وكشفَ البحثُ أيضًا أنَّ هذه الآراءَ في جزءٍ كبيرٍ منها للفراءِ. فآراؤُهُ تكادُ تمثّلُ وُجهةَ النظرِ الكوفيّةِ في هذا السيّاقِ، فهو من الأئمّةِ الذينَ انبى المذهبُ الكوفيُّ على آرائهم.

وقد كانَ بعضُ هذه الآراءِ ممّا تفرّدَ به الفرّاءُ. ولا شكَّ أنَّ في بعضِ ما تفرّدَ به ملامحَ ينبغي أنْ يترسَّمَها الباحثونَ والكُتّابُ ودُعاةُ التيسيرِ والإصلاحِ، ويهتدُوا بها في سياقِ بحثِهم وتفتيشِهم عن مخارجَ تخرجُهم من كثيرٍ من مَزالقِ الكتابةِ العربيةِ، ومصاعبِها.وليس بخافٍ أنني أعني مسألةَ كتابةِ الألفِ المتطرِّفةِ، ومسألةَ كتابةِ الهمزةِ. وهما مسألتانِ شائكتانِ يصطدمُ بهما أبناءُ العربيّةِ في الأعمِّ الأغلبِ.

أمّا مسألةُ كتابةِ الهمزةِ فلا ريبَ في أنَّ رأيَ الفرّاءِ المتمثّلَ باختيارِ شكلٍ واحدٍ لها، وهو رسمُها على ألفٍ في جميعِ حالاتِها، يمثّلُ دعوةً صريحةً خطيرةً قَمينةً بأنْ تحتذى؛ لإصلاحِ الإملاءِ في العربيّةِ، جهرَ بها صاحبُها قديمًا؛ لاتخاذِ صورةٍ واحدةٍ للهمزةِ، كما أنَّ سائرَ حروفِ العربيةِ لكلٍّ واحدٍ منها رسمُه الخاصُّ المستقلُّ به؛ ويمثلُّ أيضا أفضلَ السُّبلِ وأفلحَها للقضاءِ على واحدةٍ من المسائلِ الشائكةِ في الإملاءِ العربيِّ؛ بَلْهَ خُلُوَّه من الخلافِ والتعارُضِ في قواعدِ رسمِ الهمزةِ.

وقد تنبّهَ دعاةُ إصلاحِ قواعدِ الإملاءِ في منتصفِ القرنِ الماضي إلى رأيِ الفراءِ هذا، واتّخَذُوا منهُ عِمادًا يعمدُونَ به أنظارَهم في هذهِ السبيلِ. فذا محمد بهجة الأثري يدعُو . في بحثٍ لهُ في إصلاحِ قواعدِ الإملاءِ، استجابةً لرغبةِ مجمعِ اللغةِ العربيةِ في القاهرةِ . إلى الأخذِ برأيِ الفراءِ، ويرى في اختيارِه المخرجَ الوحيدَ الذي ينجو به أهلُ العربيةِ من شدائدِ الهمزةِ، وتنوّعِ رسمِها، وأمّا ما أشكلَ . إنْ تمَّ الاتّفاقُ على كتابةِ الهمزةِ بصورةِ الألفِ (أ) . أو ما خفيتْ قرينتُهُ، فعلاجُهُ، كما يرى الأثريُّ . أنْ يُستعانَ عليه بالحركاتِ[374].

وتبنّى رأيَ الفرّاءِ أيضًا الشيخُ حسين والي، فقالَ: " وأمّا نحنُ فنقولُ: إنَّ الأصلَ في الهمزةِ أنْ تُكتبَ بصورةِ الألفِ حيثُما وقعتْ، بناءً على مذهبِ التحقيقِ. وبه قالَ الفرّاءُ "[375].

وأمّا مسألةُ كتابةِ الألفِ المتطرّفةِ فتكادُ مشكلتُها تلي مشكلةَ كتابةِ الهمزةِ. فبعضُ رأيِ الفراءِ في كتابتِها، أعني دعوتَه أنْ تُكتَبَ ذواتُ الياءِ بالألفِ؛ بعضُ ما يُخرجُنا من مَتاعبِ إملائِها، وكنتُ أتمنَّى على الفرّاءِ لو أنَّ رأيَهُ هذا عمَّ البابَ كلَّهَ، وشَمِلَ الألفَ في كلِّ حالٍ. ففي ظنّي أنّهُ لو كُتبَ البابُ كلُّه بالألفِ لكُفينا عناءَ هذه المشكلةِ.

فهم يكتبونَه بالألفِ إذا لم يُعرفْ أصلُه، أهوَ من ذواتِ الواوِ أم من ذواتِ الياءِ؛ " لأنَّ كتابةَ الألفِ في اللفظِ ألفًا في الخطِّ هو الأصلُ، وكتابتُها ياءً هو الفرعُ "[376].

ويكتبُونَ ذواتِ الياءِ بالألفِ إذا كانَ قبلَ الألفِ ياءٌ؛ " لأنَّه لا يجتمعُ ياءان في الخطِّ "[377]، كالحَيَا للغيثِ يُكتبُ بالألفِ وهو من الياءِ؛ لئلاّ يجمعُوا بينَ ياءَينِ، وذلكَ لأنَّ العربَ لا تكادُ تكتبُ مثلَ هذا بالياءِ؛ لأنَّ قبلَه ياءً[378].

---

[373] السيوطي: همع الهوامع 240/2.

[374] محمد بهجة الأثري: رأي في إصلاح قواعد الإملاء العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 4، ج1، 1956م، ص 324 . 325.

[375] والي: كتاب الإملاء ص 52.

[376] الأنباري: عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء ص 92، نقلاً عن حاشيةِ الممدود والمقصور للوشاء ص 40.

[377] الفراء: المقصور والممدود ص 14.

[378] الفراء: المقصور والممدود ص 22.

ويكتبُونَ بعضَ ذواتِ الياءِ بالألفِ إذا وقعتْ رابعةً فأكثرَ لمكانِ الياءِ قبلَهُ أيضًا، مثل: الخطايا والزّوايا والحوايا والمنايا.

بل يكتبُ بعضُهم البابَ كلَّه بالألفِ إذا زادتِ الكلمةُ على ثلاثةِ أحرفٍ[379].

فليسَ إذاً ما يحولُ دونَ كتابةِ المقصورِ كلّهِ بالألفِ إلاّ قُيودٌ فرضَها المتشدّدونَ، وإلاّ عادةً خلتْ في الأوّلينَ، واتّبعها الآخرونَ.

ولقد دعا إلى مثلِ هذا جماعةٌ من النحاةِ الأوائلِ، قالَ أبو عليٍّ الفارسيُّ: " فكذلكَ كانَ القياسُ في الألفِ أنْ تكتبَ ألفًا في الموضعينِ جميعاً ... "[380]، ونقلَ ابنُ الدّهانِ عنهُ وعنْ بعضِ شيوخِه أنّه كانَ يكتبُها، إنْ كانتْ ثالثةً، بالألفِ على لفظِها، ويقولُ في أصلِهم؛ كتبِ ذواتِ الواوِ بالألفِ، وذواتِ الياءِ يالياءِ: " لو كانَ الأمرُ كذلكَ لفعلُوا ذلكَ بالألفِ إذا كانتْ مُنقلبةً عن عينِ الكلمةِ، نحو: قالَ وباعَ، فيكتُبُونَ قالَ بألفٍ، وباعَ بياءٍ، وألزمَهم أنْ يكتبُوا كساءً بالواوِ ليدلّوا على أنَّ همزتَه عن الياءِ انقلبتْ، ولم يفعلُوا هذا " [381].

وقالَ ابنُ السيد البطليوسيُّ: " ومن النحويّينَ مَن يرى أنْ يُكتبَ كلُّ هذا بالألفِ حملاً للخطِّ على اللفظِ، وهو الذي اخْتارهُ أبو عليٍّ في مسائلِه الحلبيّةِ "[382].

وقالَ ابنُ الحاجبِ: " ومنهم مَن يكتبُ البابَ كلّهُ بالألفِ ". قالَ الرضيُّ في شرحِه: " أي جميعَ بابِ المقصورةِ، ثالثةً كانتْ، أو رابعةً، أو فوقَها، عن الياءِ كانتْ أو عن غيرِها، بالألفِ على الأصلِ "[383].

وقالَ ابنُ الدهانِ: " فإنْ زادتِ الكلمةُ على ثلاثةِ أحرفٍ، وكانتْ الألفُ أخيراً كتبتَها بالياءِ، نحو: مُعْطَى ... إلاّ في قولِ من كتبَه على اللفظِ ".

وقالَ القلقشنديُّ: " ومنهم من يكتبُ البابَ كلّهُ بالألفِ على الأصلِ، وهو أسهلُ للكُتّابِ "[384].

---

[379] ابن الدهان: باب الهجاء ص 31.

[380] أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 94. 95.

[381] ابن الدهان: باب الهجاء ص 29.

[382] البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ص 173.

[383] الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب 233/3.

[384] القلقشندي: صبح الأعشى 199/3.

ثبت المراجع

1 . إبراهيم، عبد العليم: **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**، مكتبة غريب، القاهرة، بلا تاريخ.

2 . الأثري، محمد بهجة: رأي في إصلاح قواعد الإملاء العربي، **مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع**، 1956 م.

3 . الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن:

* **شرح الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تارخ.

* **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 م.

4 . الإسفراييني، تاج الدين محمد بن أحمد: **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، إربد، 1981 م.

5 . امرؤ القيس: **ديوان امرئ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، بلا تاريخ.

6 . الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد:

* **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957 م.

* **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، دار الفكر، بلا تاريخ.

* **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980 م.

* **عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء**، مخطوطة أحمد الثالث باستانبول، رقم 2729.

7 . ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:

* **الأضداد**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987 م.

* **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، 1391 هـ.

* **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، 1980م.

* **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق حاتم الضامن، الطبعة الثانية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1989م.

8 . الأنصاري، حسان بن ثابت، **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، ضبط الديوان وصححه عبد الرحمن البرقوقي، الطبعة الثالثة، دار الأندلس، بيروت، 1983م.

9 . الأنصاري، كعب بن مالك: **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، ط1، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1966 م.

10 . البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

11 . ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر، 1960 م.

12 . الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1990م.
13 . الجبالي، حمدي محمود حمد: **الخلاف النحوي الكوفي**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمّان، 1995 م.
14 . ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي: **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.
15 . ابن جني، أبو الفتح عثمان: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الأولى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1954 م.
16 . الجوهري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، 1984 م.
17 . الحمد، غانم قدّوري: **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، الطبعة الأولى، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطالع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، العراق، 1982 م.
18 . الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله: **معجم الأدباء**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م.
19 . أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف:
* **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وتعليق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1997 م.
* **تذكرة النحاة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.
* **البحر المحيط**، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، بلا تاريخ.
20 . ابن خالويه، الحسين بن أحمد: **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عني بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ.
21 . الخولي، فتحي: **دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية**، الطبعة الخامسة، مكتبة المنهل . جدّة، ومكتبة وهبة . القاهرة ، 1988 م.
22 . الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد:
* **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط**، تحقيق محمد أحمد دهمان، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، 1983 م.
* **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: عزة حسن، مديرية إحياء التراث والإرشاد، دمشق، .1960
23 . ابن درستويه، عبد الله بن جعفر: **كتاب الكتّاب**، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، 1977 م.
24 . ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك: **باب الهجاء**، حققه فائز فارس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة . بيروت، ودار الأمل . إربد، 1986 م.
25 . الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: **مفاتيح الغيب**، الطبعة الأولى، دار الغد العربي، القاهرة، 1991 م.
26 . رباع، محمد علي: ملامح من إشكالات الإملاء والأداء في العربية، **مجلة جامعة النجاح الأبحاث (ب) " العلوم الإنسانية "، المجلد 13، العدد الأول**، 1999م، ص 246 . .284
27 . الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، بلا تاريخ.
28 . الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأخيرة، مطبعة البابي الحلبي بمصر، 1972 م.
29 . الزنجاني، أبو عبد الله: **تاريخ القرآن**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1935 م.

30. الزين، عبد الفتاح: في رسم القرآن، **الفكر العربي المعاصر**، مركز الإنماء القومي . بيروت، **العدد 38 آذار**، 1986م.
31 . سري، حسن: **الرسم العثماني للمصحف الشريف مدخل ودراسة**، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998 م.
32. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق: **المقصور والممدود**، حققه وقدم له وعلق عليه محمد سعيد، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، مصر، 1985م.
33 . سلطاني، محمد علي: **قواعد مقترحة لتوحيد الكتابة العربية**، الطبعة الأولى، دار الفكر . بيروت، دمشق، 1995 م.
34 . السمين الحلبي، أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994 م.
35 . السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد: **شرح أبيات سيبويه**، حققه وقدم له محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، 1979 م.
36 . السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
* **شرح شواهد المغني**، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.
* **همع الهوامع**، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
37 . شاهين، عبد الصبور: **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، دار القلم، 1966 م.
38 . ابن الشجري، هبة الله بن علي: **الأمالي الشجرية**، الطبعة الأولى،، مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، 1349 هـ.
39 ـ الشلوبين، أبو علي عمرو بن محمد: **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، درسه وحققه تركي العتيبي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1993 م.
40 . الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، قدم له مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990 م.
41 . الصولي، أبو بكر محمد بن يحي: **أدب الكتّاب**، نسخه وعني بتصحيحه وتعليق حواشيه محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية . مصر، 1341 هـ.
42 . الضباع، علي بن محمد: **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**، الطبعة الأولى، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد حنفي، مصر، بلا تاريخ.
43 . أبو الطيب الوشاء، محمد بن أحمد: **الممدود والمقصور**، حققه وقدم له وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، .1979
44 . ابن عصفور، علي بن مؤمن:
* **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق صاحب أبوجناح، العراق، 1400 هـ.
* **الممتع في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979 م.
45 . العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن: **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.
46 . عنترة بن شداد: **شرح ديوان عنترة بن شداد**، تحقيق وشرح عبد المنعم عبد الرءوف شلبي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980م.
47 . الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: **الحجّة في علل القراءات السبع**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، الطبعة الثانية مصورة عن الطبعة الأولى، الهيئة المصرية للكتاب، 1983 م.
48 . الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد:

* **معاني القرآن**، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، 1982 م.

* **المقصور والممدود**، حققه وشرحه ماجد الذهبي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983 م.

49ـ الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد: **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، دار ومكتبة الهلال، بغداد، 1986 م.

50 . ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: **أدب الكاتب**، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر، 1963 م.

51 . القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، بلا تاريخ.

52 . القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب: **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق محيي الدين رمضان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1981 م.

53 . المارغني: إبراهيم بن أحمد: **تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمآن في رسم الباقي من قراءات الأئمة الأعيان** مطبوع مع كتاب: **دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995 م.

54 . المالقي، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، 1985 م.

55 . ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر، بلا تاريخ.

56 . المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار: **كتاب هجاء مصاحف الأمصار**، حققه ونشره محيي الدين رمضان في **مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 19، الجزء الأول** (ص 53 . 141).

57 . النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، 1988 م.

58 . ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف:

* **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حققه مازن المبارك ومحمد حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، 1972 م.

* **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، دراسة وتحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، 1977 م.

59 . الهروي، علي بن محمد: **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق عبد المعين الملّوحي، ط 2، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1981م.

60 . والي، حسين: **كتاب الإملاء**، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، 1985 م.

61 . ابن ولاد، أحمد بن محمد: **المقصور والممدود**، تحقيق برونله، لندن . ليدن، 1900 م.

62. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: **شرح المفصل**، عالم الكتب . بيروت، ومكتبة المتنبي . القاهرة، بلا تاريخ.